الرقم الدولي : ISSN2075-7220
الرقم الدولي الإلكتروني : ISSN2313-0377

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون بجامعة بابل

بعض البحوث التي وردت ضمن هذا العدد:

- أ د إسماعيل صعصاع غيدان
فاضل جبير لفته
- ا.د. هادي حسين عبدعلي الكعبي
لقاء محمد عبدعلي عبود
- ا.د. ضمير حسين ناصر المعموري
أسيل رزاق صيهود السيلاوي
- أ.د. أسماعيل نعمة عبود الجنابي
شاكر عثمان داود

- انقضاء الدعوى الإدارية لسبق الفصل في موضوعها – دراسة مقارنة.
- التنظيم القانوني للرهن الحيازي في نطاق حقوق براءة الاختراع –دراسة مقارنة–
- أثار تحرير المرهون تأمينياً في القانون المدني.
- الاحكام الموضوعية لجريمة أحداث الغرق عمداً (دراسة مقارنة).

السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢ العدد الرابع

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١٢٩١ لسنة ٢٠٠٩

ISSN: 2075-7220
ISSN ONLINE: 2313-0377

AL-Mouhaqiq Al-Hilly Journal

For Legal and political science

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University

Some of the research included in this issue:

- The expiration of the administrative case due to a previous decision on its subject matter (A comparative study) — Prof. Ismaeel Sasah Ghidan, Fadhil Jubair Laftah
- Legal regulation of possession within the scope of patent rights (comparative study) — prof.Dr.Hadi Hussein Abdul Ali, Liqaa Mohamed Abd Ali
- The effects of liberating the security mortgage in the Iraqi Civil law. — Thamear Hussein Nasir, Aseel Razak Sihoud
- Objective rulings for the crime of intentionally drowning events (comparative study). — Prof. Dr. Ismail Naama Abboud, Shaker Othman Dawood

Fourth Issue 2022 fourteenth Year

No. Deposit in the Archives office – office 1291 for the national Baghdad in 2009

الفِهْرِست

ت	اسم البحث	اسم الباحث	عدد الصفحات
١.	انقضاء الدعوى الإدارية لسبق الفصل في موضوعها- دراسة مقارنة	أ د إسماعيل صعصاع غيدان فاضل جبير لفته	٩-٤٩
٢.	الاختصاصات الاستشارية لهيئة الرأي (دراسة مقارنة)	أ.د. اسماعيل صعصاع البديري زينب عبد السلام عبد الحميد	٥٠-٧١
٣.	التنظيم القانوني للرهن الحيازي في نطاق حقوق براءة الاختراع - دراسة مقارنة-	ا.د. هادي حسين عبدعلي لقاء محمد عبدعلي عبود	٧٢-١١٤
٤.	أثار تحرير المرهون تأمينياً في القانون المدني	ا.د. ضمير حسين ناصر أسيل رزاق صيهود السيلاوي	١١٥-١٤٨
٥.	الاحكام الموضوعية لجريمة أحداث الغرق عمداً (دراسة مقارنة)	أ.د.أسماعيل نعمة عبود الجنابي شاكر عثمان داود	١٤٩-١٨٨
٦.	التدابير الدولية في حماية الاصناف الفريدة	أ. د حيدر عبد محسن شهد علي حسين مهدي عزيز	١٨٩-٢٢٥
٧.	أساليب فض تنازع القوانين في علاقات الحق المعنوي دراسة في إطار حق المؤلف	ا.د. حسن علي كاظم ميثم فليح حسن	٢٢٦-٢٦٨
٨.	تحوّل صفة اليد بين الأمانة والضمان (دراسة في القانون المدني)	أ.م د. محمد جعفر هادي د. علي صباح خضير	٢٦٩-٣١٢
٩.	الجوانب الاجرائية للتسجيل المجدد في القانون العراقي	أ .م.د محمد جعفر هادي د. علي صباح خضير	٣١٣-٣٥٥
١٠	الرقابة القضائية على منح المخصصات المالية لقوى الامن الداخلي في العراق (دراسة مقارنة)	أ.م. د رفاه كريم كربل مؤيد عبد زيد راضي بديوي	٣٥٦-٣٨٠
١١	اركان جريمة تقليد حق المؤلف عبر الانترنت	أ.م.د. عمار غالي عبد الكاظم	٣٨١-٤١٦
١٢	مدى مشروعية المصادرة الادارية	ا.م.د رشا عبد الرزاق	٤١٧-٤٣٤
١٣	الآثار القانونية لإنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي دراسة تحليلية في إطار المعاهدات الدولية	أ.م.د. محمد حسين كاظم العيساوي	٤٣٥-٤٨١
١٤	اختلال النظام البرلماني (الدستور العراقي انموذجاً)	م.د. اركان عباس حمزة	٤٨٢-٥٠٩
١٥	الجهة المختصة بالتصويت على المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية- دراسة مقارنة-	م.د. أركان عباس حمزة أيمن خليل شوكان	٥١٠-٥٣٧
١٦	المسؤولية المدنية عن الإخلال بمبدأ حسن النية في المفاوضات العقدية (دراسة مقارنة)	م.د.أحمد عبد الحسين كاظم الياسري	٥٣٨-٥٧٠
١٧	الضمانات القانونية لحماية اللاجئ المتضرر في زمن تفشي فايروس كوفيد (دراسة مقارنة).	م.د سهير حسن هادي أ.م.د ايناس مكي عبد نصار	٥٧١-٥٩٠
١٨	التكييف القانوني لوقائع الدعوى المدنية - دراسة مقارنة.	د. لفته هامل العجيلي	٥٩١-٦١٤
١٩	التعريف بعقد بيع البنك المركزي للعملة الأجنبية وأركانه (دراسة مقارنة)	م.د عبدالخالق غالي مهدي م.م مروة يوسف حسن	٦١٥-٦٤٦
٢٠	الامراض المهنية في قانون العمل والتشريعات الاجتماعية	م.رنا مجيد صالح	٦٤٧-٦٧٨
٢١	معيار الاموال العامة في القانون العراقي (دراسة مقارنة)	م.م هيثم علي كزار	٦٧٩-٧٠٢
٢٢	حدود اختصاص القاضي في تسوية منازعات العقود الادارية بدعوى الالغاء -دراسة مقارنة-	احمد عبد الجليل عداي المساري	٧٠٣-٧٥٣

الآثار القانونية لانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي

-دراسة تحليلية في إطار المعاهدات الدولية-

أ.م.د. محمد حسين كاظم العيساوي

وزارة الخارجية

ملخص

قبل إستفتاء إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي في ٢٣ حزيران ٢٠١٦ ، كان هناك ما يُنظر إليه على أنه "شبه إنفصال" بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي. كان هذا صحيحاً مادياً وفلسفياً، لكن النتيجة المنطقية لإنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي كانت بالفعل مفاجأة لحزب المحافظين الحالي ولأحزاب المعارضة الرئيسية. فلا شك فيه أن قرار إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي كان من أهم الأحداث في عام ٢٠١٦، في أوروبا بشكل خاص، وفي العالم بشكل عام. فقد حظي إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي بالبحث والدراسة من قبل العديد من الخبراء القانونيين. وقد وصف بعضهم إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي بأنه أشبه بـ (تسلق جبل) أو (قفزة نحو المجهول)، وهذه الصعوبات تتطلب معالجتها في إطار قانوني من خلال تسليط الضوء على المعاهدات والإتفاقيات الدولية بين الأطراف المعنية.

ففيما يتعلق بقوانين الهجرة (والتي كانت أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت البريطانيين صوتوا لصالح إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي)، فلا شك في إن المملكة المتحدة تمكنت من إيقاف هجرة العمالة اليها، وتحديد الهجرة على المهنيين والأكاديميين المؤهلين تأهيلا عالياً. لكن لسوء الحظ، أدى ذلك إلى وجود عدد كبير من الوظائف الشاغرة في الصناعات التحويلية والزراعية والخدمات، والأهم من ذلك، في داخل قطاع الخدمات الصحية الوطنية وقطاع الرعاية. وهنا، يجب على الحكومة إعادة النظر في سياساتها وخفض متطلبات الدخول الى المملكة المتحدة، من أجل تلبية الطلب المتزايد على خدمة السكان المسنين.

فمن الصعب تقييم نجاح أو عدم نجاح إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي ، سواء لبريطانيا أو للإتحاد الأوروبي. لأن العديد من الإصلاحات القانونية والإتفاقيات والمعاهدات التجارية الدولية التي كان البريطانيون يأملون في عقدها قد انحرفت إلى حد ما أما بسبب الشروط والطبيعة القانونية لتلك المعاهدات، أو بسبب الأحداث التي لحقت إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي كجائحة كورونا والحرب في أوكرانيا. وهذا بدورهِ أدى الى مزيد من التعقيد في تقييم إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي في المستقبل غير البعيد، خاصةً مع إعادة النظرفي هيكلة وصياغة العديد من الإتفاقيات مع الإتحاد الأوروبي والدول الأخرى، فضلاً عن عقد المملكة المتحدة إتفاقيات تجارية جديدة مع اليابان وأستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة.

المقدمة

إن إنسحاب المملكة المتحدة(*) من الإتحاد الأوروبي(*) والذي أصبح يعرف بمصطلح (Brexit)(*) الذي جرى بعد إستفتاء إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي في ٢٣ حزيران ٢٠١٦ لتحديد ما إذا كان ينبغي على المملكة المتحدة الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي أم البقاء فيه، والذي بلغت نسبة الإقبال عليه ٧٢٪، وتم تمرير إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي بنسبة ٥١.٩٪ إلى ٤٨.١٪. ومما لا شك فيه إن إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي كان من أهم الأحداث الإستراتيجية التي شهدها عام ٢٠١٦ في أوروبا بصورة خاصة وفي العالم بصورة عامة[i]. وكان له أثارقانونية على المعاهدات الدولية التي أبرمها الإتحاد والدول الأعضاء فيه مع معظم دول العالم ويتعين على المملكة المتحدة بعد إنسحابها من الإتحاد الأوروبي في العديد من الأوضاع الدولية مواجهة واقع التحول الكبير، وهو الإنتقال من عضوية الإتحاد الأوروبي إلى دولة غير عضو فيه. وهذا يستلزم من المملكة المتحدة أن تقوم بالتفاوض بشأن عدد كبير من الإتفاقيات الدولية، وهنا يجب التركيز على مدى قدرة المملكة المتحدة على التفاوض وإبرام إتفاقيات جديدة تحل محل الإتفاقيات التي أبرمها الإتحاد الأوروبي، وان على المملكة المتحدة أن تبدأ من الصفر في إعادة تنظيم وتطوير علاقاتها الدولية التي كانت تعتمد في الأساس على تشريعات الإتحاد الأوروبي. ولأنهُ لا يوجد حل واحد يناسب جميع الإتفاقيات، فإنهُ يجب النظر في كل إتفاقية على حدة. كل منها عبارة عن إتفاقية منفصلة تحتاج إلى تفسيرها وفقاً لصياغتها الخاصة وموضوعها وغرضها، بالإضافة إلى أي معنى خاص قد يقصدهُ الطرفان، ويمكن أن يتضمن هذا الترتيب أحكاماً تسمح لهذه الإتفاقيات بالإستمرار في التطبيق لفترة محددة يكون خلالها المملكة المتحدة الوقت الكافي لإعادة ترتيب علاقاتها القانونية الخارجية وموائمة العديد من الترتيبات الموجودة حالياً في إتفاقيات الإتحاد الأوروبي لتتناسب معها[ii].

كانت هناك العديد من الدراسات تناولت إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ركزت على مسألة إجراءات إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي وشرعية إنسحابها منهُ، لكن لم نجد دراسات تحليلية قانونية كافية بشإن تأثير إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على المعاهدات الدولية والآثار القانونية المترتبة على ذلك. سيما إذا علمنا إن بريطانيا تمثل العمود الفقري للإتحاد الأوروبي، وربما قد تفتح الباب لإنسحاب دول أُخرى من الإتحاد.

من الصعب تقييم نجاح أو عدم نجاح إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ، سواء

لبريطانيا أو للإتحاد الأوروبي. إن العديد من الإصلاحات القانونية والإتفاقيات التجارية التي كان البريطانيون يأملون في سنها قد انحرفت إلى حد ما بسبب جائحة كوفيد ونشأ تعقيد إضافي في تقييم إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي مع الصراع في أوكرانيا، ومن المرجح سيؤدي ذلك إلى ضرورة إعادة النظر في العديد من المعاهدات والإتفاقيات القانونية الدولية من قبل كلا الجانبين في المستقبل القريب.

إن الهدف الرئيسي من هذا البحث هو بيان الآثار القانونية المترتبة على إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، من خلال مناقشة وتحليل القواعد القانونية المُتعلقة بالإنسحاب من المعاهدات المنشأة للمنظمات الدولية ودراستها في ضوء الحالة موضوع البحث.

إعتمدت هذه الدراسة بشكل أساسي على المنهج التحليلي لأحكام القانون الدولي المتعلقة بالمعاهدات الدولية. خاصة فيما يتعلق بحق الإنسحاب من هذه المعاهدات والمواثيق الدولية، والآثار التي يمكن أن تترتب على الإنسحاب. وسيكون ذلك من خلال الرجوع إلى المصادر المختلفة ذات العلاقة بالموضوع، حيث إستند البحث إبتداءاً إلى العديد من الصكوك الدولية كالمعاهدات والإتفاقيات الدولية ووثائق الإتحاد الأوروبي، وكذلك المصادر الأُخرى مثل الكتب والمقالات والمصادر الأُخرى ذات الصلة.

وخلال البحث تم إثارت مجموعة من التساؤلات منها، هل تكون المملكة المتحدة مُلزمة بإتفاقيات الإتحاد الأوروبي الحالية مع الدول غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي (ما يسمى "الدول الثالثة")؟ وهل تستمر إتفاقيات الإتحاد الأوروبي في التطبيق على المملكة المتحدة بعد إنسحابها من الإتحاد الأوروبي؟ وما هو الموقف الدولي من المملكة المتحدة بعد الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي؟ وكيف يتم معالجة النتائج المترتبة على الإتفاقيات الدولية الحالية التي أبرمها الإتحاد الأوروبي فقط، أو التي أبرمها الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه معاً، أو التي أبرمتها الدول الأعضاء نفسها؟ للإجابة عن كل هذه التساؤلات وغيرها مما قد يثار بهذا الخصوص، يقتضي تقسيم هذا البحث الى ثلاث مباحث، يتناول الأول الإختصاصات أو الصلاحيات في مجال إبرام المعاهدات الدولية ويوضح الثاني الآثار القانونية لإنسحاب المملكة المتحدة على الإتفاقيات الدولية التي أبرمها الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ويبين الثالث وهو الاخير الآثار القانونية لإنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي على معاهدات اللجوء كنموذج على هذه الإتفاقيات. وكما مفصل في أدناه.

المبحث الأول: الإختصاصات أو الصلاحيات في مجال إبرام المعاهدات الدولية

للوقوف على صلاحيات وإختصاصات المملكة المتحدة قبل الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي وبعدهُ في مجال إبرام المعاهدات الدولية، ينبغي معرفة الموقف القانوني الدولي تجاهها. فمن الناحية العملية لن تتمكن المملكة المتحدة بعد الآن من الإعتماد على خبرة الإتحاد الأوروبي وسيتعين عليها ترقية وفدها الدولي بشكل جدي في المنظمات الدولية - بما في ذلك في منظمة التجارة العالمية - الذي كان نشطاً بشكل أساسي كعضو في الإتحاد الأوروبي[iii]. بعبارة أخرى، يتعين على المملكة المتحدة في العديد من الأوضاع الدولية مواجهة واقع التحول الكبير، وهو الإنتقال من عضويتها في الإتحاد الأوروبي إلى دولة غير عضو فيه. وهذا يستلزم منها التفاوض بشأن عدد كبير من الإتفاقيات الدولية، بما في ذلك أو - ربما قبل كل شيء - ما يسمى بإتفاقيات (الإتحاد الأوروبي التي أبرمها لوحدهُ فقط) التي لا تكون الدول الأعضاء طرفاً فيها بحد ذاتها[iv]. ولتسليط الضوء على ذلك سوف نقسم هذا المبحث الى مطلبين، يتناول الأول تقسيم الإختصاصات بين الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، ويوضح الثاني الإختصاصات أو الصلاحيات الخارجية المملكة المتحدة في مجال إبرام المعاهدات.

المطلب الأول: تقسيم الإختصاصات بين الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء

بمجرد إنضمام الدول الى الإتحاد الأوروبي فإنها تقوم بنقل معظم إختصاصاتها في علاقاتها الداخلية وعلى المستوى الدولي في مجال المفاوضات وإبرام الإتفاقيات الدولية إلى الإتحاد الأوروبي، لأنهم ببساطة لم يعودوا في موقع التفاوض وإبرام الإتفاقيات الدولية بشأن القضايا التي تم تشريعها داخلياً على مستوى الإتحاد الأوروبي وخارجياً مع غيرهِ من الدول والمنظمات الدولية. لذلك فان الإتحاد الأوروبي يمتلك صلاحيات حصرية في عدد كبير من المجالات الداخلية وفي علاقاته الخارجية كما أوضحت ذلك محكمة العدل الأوروبية في رأيها المرقم ١٥/٢[v]، ونظراً لأن الإتحاد الأوروبي أصبح جهة فاعلة عالمية في مجالات السياسة والتجارة والإستثمار والتنمية والبيئة. ونتيجة لذلك، تعتمد الدول الأعضاء على الإتحاد الأوروبي وخبرة المفوضية الأوروبية للتفاوض وإبرام الإتفاقيات الدولية[vi].

وهذا هو الحال بشكل خاص في المجالات الحصرية إذ تم تهميش دور الدول الأعضاء فيه. فعلى الرغم من أن الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي لا تزال أعضاء كاملة العضوية في منظمة التجارة العالمية، إلا إن معظم العمل الفعلي يتم من قبل المفوضية الأوروبية. وعلى أساس هذا التحول فأنه على مر السنين فقدت دول الإتحاد الأوروبي خبرة كبيرة في مجال القانون الدولي ولم

تبرم أي إتفاقيات سياسية أو تجارية بمفردها وأنما تعتمد في ذلك على الإتحاد الأوروبي، ولذلك لن يكون لدى المملكة المتحدة خياراً في مجال إبرام المعاهدات الدولية سوى إستعادة كفاءاتها الخارجية في التفاوض وإبرام الإتفاقيات الدولية بعد إنسحابها من الإتحاد الأوروبي من خلال تقسيم الإختصاصات بين الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه[vii].

أثناء تنظيم الآثار القانونية الخارجية لإنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي، يثار التساؤل الآتي هو إلى أي مدى يمكن أن تتوقع المملكة المتحدة بالفعل دورها المستقبلي كدولة خارج الإتحاد الأوروبي؟ يمكن العثور على جزء من الإجابة في الفقرة الثالثة من المادة ٥٠ من إتفاقية الإتحاد الأوروبي، وهو أمر واضح تماماً حول حقيقة أن معاهدات الإتحاد الأوروبي تظل سارية بالنسبة للدولة المنسحبة حتى يوم الإنسحاب الفعلي من الإتحاد. مع الأخذ بنظر الإعتبار تعقيدات عملية الإنسحاب، إذ إن الإتحاد يجب أن يطور وضعاً خاصاً للبلد المنسحب، مع التنازل عن بعض الإلتزامات المرتبطة بالعضوية للسماح له بالاستعداد للعواقب القانونية الحتمية للإنسحاب، وعلى المملكة المتحدة أن تحترم تقسيم الإختصاصات وتمتنع عن إبرام إتفاقيات دولية في مجال إختصاص الإتحاد الأوروبي الحصري[viii]. والنتيجة هي أن المملكة المتحدة ببساطة لا تتمتع بالإختصاص لإبرام إتفاقيات دولية في مجال إختصاص الإتحاد الأوروبي الحصري، حتى تغادر الإتحاد الأوروبي رسمياً، وأيضاً في مجالات الإختصاصات المشتركة للإتحاد الأوروبي وللدول الأعضاء فيه، فإن المملكة المتحدة مقيدة بمبادئ تقسيم الإختصاصات[ix]. فمن ناحية، وإستناداً لتلك المباديء يمكنها أن تعتمد على الإتحاد الأوروبي في مفاوضات بشأن إتفاقيات تجارية مع دول ثالثة. ومن ناحية أخرى، قد تستشهد المملكة المتحدة بتلك المباديء بحجة أنه منذ إنسحابها من الإتحاد، يجب أن يكون هناك درجة عادلة من النفوذ والتعاون التي يمنحها الإتحاد الأوروبي، للسماح لها بالتحضير لمستقبل جديد[x].

في الواقع كان الغرض من استبعاد الدول الأعضاء من العمل في مجال إختصاصات الإتحاد الاوروبي هو فقط ضمان التطبيق الفعال لقواعد الإتحاد الأوروبي من خلال التوحيد حيث يمارس الإتحاد الأوروبي سلطاته المشتركة الممنوحة له، أو عندما يمتلك سلطة حصرية مسبقة، لغرض تسهيل تحقيق مهام الإتحاد الأوروبي بشكل فعال والعمل الدولي المتماسك للإتحاد الأوروبي. بعبارة أخرى، عندما يمكن أن تتأثر إختصاصات الإتحاد الأوروبي، يتم استبعاد الدول الأعضاء من التصرف على الإطلاق. ومع ذلك ، عندما تكون أهداف معاهدة الإتحاد الأوروبي على المحك ويوجد مجال للمناورة، فإن هذا يؤدي إلى إلتزام الدول الأعضاء ومؤسسات الإتحاد بالتعاون الصادق فيما

بينهم[xi].

إن إلتزامات المملكة المتحدة في الفترة ما بين يوم الإخطار بالإنسحاب من الإتحاد الاوروبي ويوم الإنسحاب الفعلي منه سيكون هناك بعض المجال للإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة للبحث بشكل مشترك عن إمكانيات السماح للمملكة المتحدة بالدخول في مفاوضات عقد الإتفاقيات التجارية المستقبلية مع دول ثالثة طالما أن صلاحيات الإتحاد الأوروبي لن تتأثر، ولطالما كان هناك إحترام لمباديء تقسيم الإختصاصات، وتوافر التعاون الصادق الذي يستلزم فيه عدم إتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب غير منسقة من جانب المملكة المتحدة والا فانها ستتعرض لخطر إنتهاك قانون الإتحاد الأوروبي[xii].

وبالإضافة إلى كل ما سبق، ستظل المملكة المتحدة ملتزمة بـ (مبدأ الأسبقية) وهو أن التشريع المحلي يجب أن يكون متسقاً مع قانون الإتحاد الأوروبي. وهنا يكون لقانون الإتحاد الأوروبي الأسبقية على القوانين المحلية الداخلية أو الخارجية. لذلك، حتى إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي سيتعين علىها التصرف وفقاً للقواعد والمبادئ المتفق عليها لقانون العلاقات الخارجية للإتحاد الأوروبي، ولن يُسمح لها بإعطاء الأفضلية لقوانينها المحلية التي تم سنها حديثاً، كل هذا سيعيق وبشكل خطير المملكة المتحدة في الاستعداد لفترة ما بعد إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي، حيث أنها ستتفاوض حول الموضوعات تغطيها بالفعل إتفاقيات الإتحاد الأوروبي الحالية التي تقع إلى حد كبير ضمن الإختصاصات الحصرية للإتحاد الأوروبي[xiii].

فعلى سبيل المثال لا الحصر، وعلى مدى السنوات الأربعين الماضية، مُنعت المملكة المتحدة من تنفيذ سياستها التجارية الدولية، إذ يتمتع الإتحاد الأوروبي بالإختصاص الحصري لإدارة السياسة والعلاقات التجارية نيابة عن الدول الأعضاء فيه. وشمل ذلك الحق في تنظيم جميع جوانب التجارة الخارجية وإبرام الإتفاقيات التجارية وكذلك الإلتزام بتحمل المسؤولية عن إنتهاكات القانون الدولي. إلا إنه تم إعادة هذه السلطات إلى المملكة بمجرد مغادرتها رسمياً للإتحاد الأوروبي ، مما يعني أن المملكة المتحدة ستكون الآن وحدها المسؤولة عن علاقاتها التجارية الخارجية. وسيُمكن ذلك المملكة المتحدة من التفاوض وإبرام إتفاقيات التجارة الخاصة بها وتنظيم قضايا الوصول إلى الأسواق الأوروبية في المستقبل، وسيتطلب أيضاً إنشاء أطر تشريعية ومؤسسية جديدة يمكن بموجبها للمملكة المتحدة من القيام بدورها. وأنشأت المملكة المتحدة بالفعل وزارة التجارة الدولية التي تشمل إختصاصها التفاوض بشأن الإتحاد الأوروبي، ولقد تمت بالفعل مناقشة العديد وكتابته حول المعايير القانونية الحالية التي سيتم من خلالها تنفيذ السياسة التجارية للمملكة المتحدة، بالإضافة إلى الشكل الذي قد تتخذه السياسة التجارية المستقبلية للمملكة المتحدة، من أجل ضمان سياسة تجارية متماسكة

وشاملة تأخذ في الإعتبار مصالح وإحتياجات جميع مكونات المملكة المتحدة[xiv].

التساؤل الأخير الذي يمكن إثارتهُ هنا والذي يتعلق بإختصاصات المملكة المتحدة هو إلى أي مدى سيكون لها حقاً كامل الحرية لإبرام الإتفاقيات الدولية بعد الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي. من الواضح، كدولة غير عضو في الإتحاد الأوروبي فإن المملكة المتحدة لم تعد مقيدة بتقسيم الإختصاصات أو بأي مبدأ يوجه الأنشطة الخارجية للإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه [xv]. وعلى نحو متزايد، فان هناك حاجة إلى ترتيبات إنتقالية للسماح للمملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي بالحصول على مزيد من الوقت لإعادة ترتيب وضعها[xvi].

بناءاً على ماتقدم يمكن القول لا ينبغي استبعاد أن المملكة المتحدة، رغم إنسحابها رسمياً، ستظل ملزمة بعدد من الترتيبات الإنتقالية، وبالتالي ربما حتى ببعض جوانب تقسيم الإختصاصات. وأن القواعد والمبادئ المتعلقة بتقسيم الإختصاصات بعد إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي ستظل كما هي بالنسبة للأعضاء السبعة والعشرين المتبقين في الإتحاد. وهذا يعني أيضاً أن الإختصاص الحصري للإتحاد في التجارة والمسائل الأخرى يمنعهم من الدخول في أي إتفاقية منفصلة مع المملكة المتحدة قد يؤدي فيها ذلك إلى المساس بمبدأ الوحدة في التمثيل الدولي للإتحاد.

المطلب الثاني: الإختصاصات أو الصلاحيات الخارجية للمملكة المتحدة في مجال إبرام المعاهدات

أدى إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي إلى إعادة تقويم عالمي للعلاقات التعاهدية. فوفقاً لإتفاقية الإنسحاب وفترة الانتقال الخاصة بها، تعمل المملكة المتحدة على توسيع صلاحياتها في إبرام المعاهدات الدولية والتي تتوافق مع إنخفاض تدريجي في القيود التي يفرضها قانون الإتحاد الأوروبي عليها. حيث تُظهر الممارسة حتى الآن إن إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي قد أدى الى إبرام العديد من الصكوك والتشريعات القانونية الدولية الجديدة والتي سعت من خلالها المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي وشركائهم في المعاهدات إلى إجابة عن التساؤولات التي يثيرها إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي والتي تتعلق بالقانون الدولي للمعاهدات[xvii].

إن إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي له آثار قانونية كبيرة خاصةً مايتعلق منها بإستمرارية تطبيق الإتفاقيات الدولية العديدة للإتحاد الأوروبي على المملكة المتحدة، ففي بداية مفاوضات الإنسحاب الرسمية، افترض المجلس الأوروبي إن المملكة المتحدة "لم تعد مشمولة بالإتفاقيات التي أبرمها الإتحاد أو الدول الأعضاء التي تعمل نيابة عنه أو من خلال العمل المشترك. فلم يجادل العلماء في أن الإتفاقيات الدولية التي أبرمها الإتحاد الأوروبي وحده فهذهِ الإتفاقيات لن تنطبق بعد الآن على المملكة المتحدة بعد إنسحابها من الإتحاد الأوروبي [xviii]. ومع ذلك، أُثير

تساؤل أكثر تعقيداً بشأن الوضع المستقبلي للمملكة المتحدة فيما يسمى بـ "الإتفاقيات المختلطة" أي الإتفاقيات المبرمة بين الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من جانب، وطرف ثالث أو أكثر من جانب آخر[xix]. في حين إن الإتفاقيات المختلطة هي السمة المميزة لممارسة العلاقات الخارجية للإتحاد الأوروبي، ومن الأمثلة على الإتفاقيات المختلطة متعددة الأطراف إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار(UNCLOS) [*] وإتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO) تم تأكيد إلتزام المملكة المتحدة المستمر بهذه الإتفاقيات فلا تزال المملكة المتحدة عضواً في منظمة التجارة العالمية بعد إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي، ولكنها أبلغت الأعضاء فقط بوضعها المتغير[xx].

على النقيض من ذلك، كان إستمرار وضع المملكة المتحدة كطرف في الإتفاقيات الثنائية المختلطة موضع خلاف في البداية. بينما "تحتوي هذه الإتفاقيات في الغالب على أحكام تتعلق بالإنهاء، فإنها لا تتضمن أي بند محدد فيما يتعلق بإنسحاب دولة عضو" من الإتحاد الأوروبي . وبالإضافة إلى مسألة إيجاد بدائل للإتفاقيات الحالية التي أبرمها الإتحاد الأوروبي، هناك قضية خطط المملكة المتحدة لإبرام إتفاقيات دولية جديدة. وفي مقدمة هذه الإتفاقيات التجارية مع الدول التي لم يبرم الإتحاد الأوروبي معها إتفاقية تجارية خاصة به. ظهرت حرية إبرام مثل هذه الإتفاقيات بشكل بارز في رؤية مؤيدي إنسحابها من الإتحاد الأوروبي لـ (المملكة المتحدة العالمية) [xxi] باعتبارها السياسة الخارجية الجديدة للمملكة المتحدة بعد إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي. وأساس هذه الفكرة هو أن الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي كان "نتيجة للإنضمام إلى قوة إقتصادية". بدلاً من ذلك، وفقاً لمؤيدي البريكست، فإن المملكة المتحدة قيدت نفسها وكان الإتحاد الأوروبي متباطئاً ولم يدافع عن المصالح البريطانية في مفاوضات التجارة الدولية. حيث إن الإتفاقيات التجارية التي تفاوض عليها الإتحاد الأوروبي إستغرقت وقتاً طويلاً لإبرامها وإن المصالح البريطانية ليست ممثلة بشكل جيد. وبناءاً على ذلك فقد يتم رفع القيود القانونية المطبقة على المملكة المتحدة من أجل استبدال الإتفاقيات التي أبرمها الإتحاد الأوروبي وعقد إتفاقيات جديدة مع أطراف جديدة حول العالم[xxii].

وبدلاً من التحول المفاجئ فيما يتعلق بالإتفاقيات التي كانت سارية في المملكة المتحدة، هناك فترة إنتقالية، والتي تمنح المملكة المتحدة وقتاً إضافياً لإيجاد حلول لقضايا الإستمرارية وبدء المفاوضات بشأن إبرام الإتفاقيات الدولية، بالنظر إلى الأُطر القانونية المختلفة التي تنطبق على سلطات أو صلاحيات إبرام المعاهدات في المملكة المتحدة. وهنا يجب التمييز بين ثلاث فترات، الأولى هي الفترة التي أعقبت إستفتاء إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي، والفترة الثانية هي خلال الفترة الإنتقالية، اما الثالثة فهي مابعد الفترة الإنتقالية. والتي سنخصص لكل منها فرع

مستقل، وكما يأتي:

الفرع الأول: الفترة التي أعقبت إستفتاء إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي

هذه الفترة بدأت في ٢٣ حزيران ٢٠١٦ الى ١ شباط ٢٠٢٠، كانت المملكة المتحدة لا تزال عضواً في الإتحاد الأوروبي مع جميع الحقوق والإلتزامات التي ينطوي عليها هذا الوضع. وبينما كانت المملكة المتحدة لا تزال عضواً، كان عليها أن تحترم السلطات التي مُنحت للإتحاد الأوروبي والتشريعات والقواعد الأخرى التي إعتمدها الإتحاد الأوروبي، وكان عليها أيضاً الإلتزام بمبدأ (التعاون الصادق) الأكثر عمومية، حيث يتعين على الدول الأعضاء الإمتناع عن أي إجراء من شأنه أن يُعرض للخطر تحقيق أهدف الإتحاد بناء على استراتيجية التفاوض الدولي، حتى في مجالات السلطات المشتركة. لذلك، فإن التفاوض بشأن الإتفاقيات الأخرى مع دول ثالثة بينما لا تزال الدولة عضو يعد إنتهاكاً لقانون الإتحاد الأوروبي. وتفرض هذه الإلتزامات القانونية قيوداً كبيرة على الإجراءات القانونية الدولية للدول الأعضاء، بما في ذلك قدرتها على التفاوض وإبرام الإتفاقيات الدولية فيما يتعلق بالسلطات الممنوحة لها، حيث فقدت الدول الأعضاء القدرة على التفاوض بشأن الإتفاقيات الخاصة بها مع الأطراف الخارجيين في المجالات التي يتمتع فيها الإتحاد الأوروبي "بالإختصاص الحصري"، في بعض المجالات، فبموجب الإلتزام بمبدأ (التعاون الصادق)، هناك بعض المؤشرات على أن المملكة المتحدة كانت تجري مثل هذه المفاوضات بالفعل قبل إنسحابها الفعلي من الإتحاد[xxiii]. في وقت مبكر من عام ٢٠١٧، أطلقت المملكة المتحدة والولايات المتحدة "مجموعة عمل التجارة والإستثمار بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة. علاوة على ذلك، بدأت المملكة المتحدة في إرساء أسس حلول الإستمرارية للإتفاقيات التجارية التي أبرمها الإتحاد الأوروبي. وبدلاً من المفاوضات أشارت حكومة المملكة المتحدة بالأحرى إلى مفاوضات وإتفاقيات تجارية أولية، ربما في محاولة لتجنب الإنطباع بوجود تضارب مع قانون الإتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فبمجرد أن المفاوضات الأولية التي أجرتها المملكة المتحدة مع الدول التي أبرم الإتحاد الأوروبي معها إتفاقيات بالفعل، تصل إلى حد أدنى من الخصوصية وقد تكون ضارة بموقف الإتحاد الأوروبي نفسه، وقد يرقى تعامل المملكة المتحدة مع هذه الدول نفسها إلى حد إنتهاك مبدأ (التعاون الصادق) على أساس السوابق القضائية لمحكمة العدل للإتحاد الأوروبي[xxiv].

وتحدد إتفاقيات الإستمرارية الخاصة بالمملكة المتحدة على أنها لن تدخل حيز التنفيذ إلا عندما تتوقف الإتفاقية ذات الصلة التي أبرمها الإتحاد الأوروبي عن تطبيقها على المملكة المتحدة. وهذا يعني إنها كانت ستصبح سارية فور إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي، شريطة موافقة الدول الثالثة على إن الإنتقال كما هو منصوص عليه في إتفاقية الإنسحاب بين الإتحاد الأوروبي

والمملكة المتحدة له مثل هذا التأثير، فلقد سمح إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي بالفعل للمملكة المتحدة بإتخاذ بعض الإجراءات التي لم تكن لتتمكن من القيام بها لولا ذلك. فبحلول ١ كانون الثاني عام ٢٠٢٠، تم توقيع إتفاقيات إستمرارية التجارة مع ٥٨ دولة[xxv]. في الواقع، قد يكون التأثير الأكثر أهمية على السياسة الخارجية لإنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي غير مباشر. كان حلم (المملكة المتحدة العالمية) وسيلة للتأكيد على أن إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد لا يعني العزلة. ولكن هناك رغبة في ضمان نجاح إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي بانها ستوفر حافزاً قوياً لجعل المملكة المتحدة عالمية حقيقةً[xxvi].

ومن حيث الشكل، يمكن التمييز بين نهجين مختلفين تستخدمهما المملكة المتحدة. فهناك ما يسمى بـ (إتفاقيات الشكل المختصر أو القصير) و (الإتفاقيات الطويلة)، فإن كلا من الإتفاقيات ذات الشكل القصير والطويل متشابهة من حيث أنها تنقل إلى حد كبير شروط الإتفاقيات القائمة بين الإتحاد الأوروبي والدول الثالثة في علاقة تشمل المملكة المتحدة بعد إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي. الاختلاف الوحيد هو الطريقة التي يتم بها تطبيق ذلك رسمياً. إذا أخذنا الإتفاقية المختصرة بين المملكة المتحدة وتشيلي كـ(مثال)، فإنها تتكون فقط من عشر مواد في الإتفاقية الرئيسية، والتي تركز في معظمها على القضايا الفنية مثل (التعريفات والنطاق الإقليمي والتعديلات وبدء النفاذ والتطبيق المؤقت). وبالمقارنة، فإن إتفاقية التجارة الحرة الطويلة بين المملكة المتحدة وكوريا الجنوبية هي في الأساس صورة طبق الأصل من نظيرتها بين الإتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية. ومع ذلك، لا تزال إتفاقية المملكة المتحدة وكوريا الجنوبية تحتوي على العديد من الإشارات إلى تشريعات الإتحاد الأوروبي، وهذا يعني إن تشريع الإتحاد الأوروبي سيبقى ساري المفعول كما هو مدرج أو مطبق في قانون المملكة المتحدة الى يوم توقف المملكة المتحدة عن الإلتزام بتشريعات الإتحاد الأوروبي ذات الصلة طبقاً لإتفاق الإنسحاب[xxvii].

الفرع الثاني: الفترة الإنتقالية

بموجب إتفاقية الإنسحاب بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة فإن الفترة الإنتقالية دخلت حيز التنفيذ في ١ شباط ٢٠٢٠ الى ١ كانون الثاني ٢٠٢١، وقد وضعت تلك الفترة لضمان إنسحاب سلس ومنظم من الإتحاد وتوفير الوقت للتفاوض بشأن العلاقة المستقبلية بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بقابلية تطبيق الإتفاقيات الدولية للإتحاد الأوروبي على المملكة المتحدة، الغرض الرئيسي من الفترة الإنتقالية هو إتاحة الوقت للإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة للتفاوض بشأن شروط علاقتهما المستقبلية. وبموجب المادة ٢٦ من إتفاقية الإنسحاب تنتهي الفترة الإنتقالية في يوم ٢٠٢٠/١٢/٣١، وتظل المملكة المتحدة بشكل أساسي ملزمة إلى حد كبير جداً

بقانون الإتحاد الأوروبي وتخضع لإختصاص محكمة العدل للإتحاد الأوروبي، وهذا يعني إنهُ لا يزال بإمكان المفوضية الأوروبية رفع دعاوى ضد المملكة المتحدة لإنتهاكها إلتزاماتها بموجب قانون الإتحاد الأوروبي وإن المحاكم البريطانية لا تزال بإمكانها توجيه طلبات إصدار أحكام أولية إلى محكمة العدل للإتحاد الأوروبي، في الوقت نفسه لن تكون المملكة المتحدة ممثلة في هيئات صنع القرار في الإتحاد. والأهم من ذلك، إن المملكة المتحدة ليس لها مقعد أو صوت في المجلس الأوروبي ومجلس الإتحاد الأوروبي، ولم يعد الأعضاء المنتخبون في المملكة المتحدة يشغلون مقاعد في البرلمان الأوروبي. هذا الوضع يمكن تسميته "إلتزام بدون تمثيل" وينعكس أيضاً في مجال العلاقات الخارجية. إذ تنص المادة ١٢٩ من إتفاقية الإنسحاب على إنه، من حيث المبدأ، (خلال الفترة الإنتقالية، تلتزم المملكة المتحدة بالإلتزامات الناشئة عن الإتفاقيات الدولية التي أبرمها الإتحاد، أو الدول الأعضاء التي تتصرف نيابة عنه، أو الإتحاد و الدول الأعضاء التي تعمل بشكل مشترك). علاوة على ذلك، تشير المادة القانونية أعلاه إلى إنهُ خلال الفترة الإنتقالية، لا يجوز لممثلي المملكة المتحدة المشاركة في أعمال أي هيئات منشأة بموجب هذه الإتفاقيات الدولية. وتتضمن المادة ١٢٩ أيضاً إشارة إلى (مبدأ التعاون الصادق)، والتي بموجبها تمتنع المملكة المتحدة خلال الفترة الإنتقالية عن القيام بأي عمل أو مبادرة من المحتمل أن تضر بمصالح الإتحاد، إن المملكة المتحدة لم تعد دولة عضو في الإتحاد الأوروبي وفقدت صلاحياتها في إتخاذ القرار بعد إنسحابها من الإتحاد الأوروبي[xxviii]. وإن إتفاقيات الإستمرارية التي وقعتها المملكة المتحدة بالفعل مع الدول الأخرى غير الأعضاء في الإتحاد الأوربي لن تصبح سارية المفعول إلا بعد نهاية الفترة الإنتقالية. ومن ثم لا يمكن الإستمرار في تطبيق الإتفاقيات التي أبرمها الإتحاد الأوروبي مع دول ثالثة على المملكة المتحدة بمجرد توقفها عن كونها دولة عضو بموجب إتفاق الإنسحاب. يمكن للدول الثالثة من حيث المبدأ أن تتجاهل الإلتزامات التعاهدية بموجب الإتفاقيات الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه المملكة المتحدة لسبب بسيط هو أنها موجودة فقط تجاه الإتحاد الأوروبي، لذلك لا تخضع الدول الثالثة لأي واجب لاستيعاب طلب الإتحاد الأوروبي بأن تُعامل المملكة المتحدة كدولة عضو لأغراض هذه الإتفاقيات[xxix].

وإستناداً لنص المادة ١٢٩من إتفاقية الإنسحاب تهدف الفترة الإنتقالية إلى توفير وقت إضافي للمملكة المتحدة للدخول في إتفاقيات الإستمرارية وكذلك لبدء مفاوضات بشأن إتفاقيات جديدة مع أطراف من خارج الإتحاد الأوروبي. حيث سمحت إتفاقية الإنسحاب للمملكة المتحدة بالتفاوض والتوقيع والتصديق على الإتفاقيات الدولية التي تم الدخول فيها بصفتها الخاصة في مجالات الإختصاص الحصري للإتحاد، شريطة ألا تدخل هذه الإتفاقيات حيز التنفيذ أو تطبق خلال الفترة

الإنتقالية ما لم تحصل على الإذن بذلك من قبل الإتحاد الأوروبي[xxx].

الفرع الثالث: مرحلة مابعد الفترة الإنتقالية

بعد إنتهاء الفترة الإنتقالية في ١ كانون الثاني ٢٠٢١. فمنذ ذلك التأريخ فصاعداً، بدأ المفاوضون من الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة بالفعل في تحديد اتجاه عام للعلاقة المستقبلية، وبدأت المملكة المتحدة تتخذ مواقف أكثر تشدداً لغرض إستعادة استقلالها الإقتصادي والسياسي بالكامل. وترفض الموافقة على أي التزامات لكي تتماشى قوانينها مع قوانين الإتحاد الأوروبي. وأصدر مجلس الإتحاد الأوروبي من جانبه توجيهات تفاوضية تقدم فكرة عن أولوياته للعلاقة المستقبلية مع المملكة المتحدة. من بين أمور أخرى ، تؤكد التوجيهات على الحاجة إلى الحفاظ على نزاهة سوقها الداخلي والحصول على التزامات قوية تضمن تكافؤ الفرص للمنافسة المفتوحة والعادلة مع المملكة المتحدة. ويطالب الإتحاد الأوروبي بترتيبات مناسبة لتسوية المنازعات وإنفاذ القوانين[xxxi].

بناءً على ماتقدم، يبدو أن نطاق صلاحيات أو إختصاصات أبرام الإتفاقيات الدولية الممكنة والمقبولة للطرفين قد تقلص إلى إتفاقيات تجارية أكثر أو أقل طموحاً إلى حد ما، مجتمعة أو مصحوبة بإتفاقيات إضافية حول التعاون في مجالات أخرى مثل السياسة الخارجية والدفاع. إن مثل هذه العلاقة المستقبلية بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ستتيح للأخيرة رسمياً إبرام إتفاقيات تجارية مع دول أخرى حول العالم. ومع ذلك، قد تكون هناك قيود إقتصادية تحفز المملكة المتحدة لتتماشى مع قواعد الإتحاد الأوروبي من أجل زيادة الوصول إلى السوق الداخلية للإتحاد الأوروبي، والتي لا تزال تمثل حوالي نصف إجمالي تجارة المملكة المتحدة.

المبحث الثاني: الآثار القانونية لإنسحاب المملكة المتحدة على الإتفاقيات الدولية التي أبرمها الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه

وصف البعض إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي بـ (تسلق جبل) أو إنهُ (قفزة نحو المجهول) [xxxii]، حيث لا توجد أمثلة عديدة للدول التي غادرت المنظمات الدولية، ناهيك عن إنسحاب دولة من نظام قانوني متطور مثل نظام الإتحاد الأوروبي. وأقرب سابقة لكيان "ينسحب" من الجماعة الأوروبية هي حالة (غرينلاند). ومع ذلك، في هذه الحالة، لم تكن (غرينلاند) دولة عضو في الإتحاد الأوروبي في حد ذاتها، لذلك لم يكن من الممكن تقنياً الإنسحاب. وبالمقارنة مع مثال غرينلاند، فإن إنسحاب المملكة المتحدة أضخم في التعقيد. فإنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي لن يكون مجرد إنسحاب من إتفاقية دولية. بل إنهُ إنسحاب من نظام قانوني معقد أصبح على مر السنين متشابكاً بشكل وثيق مع القانون المحلي للمملكة المتحدة. علاوة على ذلك، لعقود من

الزمان، كان الإتحاد الأوروبي نشطاً على المستوى الدولي، إذ أبرم إتفاقيات في مجالات عديدة. وفي خضم إجراءات إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الاوروبي وماينتج عنه من آثار قانونية على مستوى الإتفاقيات الدولية، فان هناك مجموعة من التساؤلات القانونية التي تظهر فيما يتعلق بالعلاقات بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية، والآثار القانونية التي تنجم عن إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي. سيكون لإنسحاب المملكة المتحدة إثار كبيرة على المستوى الدولي، خاصة بالنسبة لمئات المعاهدات الدولية التي أبرمها الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة مع الدول غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي (ما يسمى "الدول الثالثة") والمنظمات الدولية[xxxiii]. سيواجه الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة تساؤلاً مهماً: ماذا سيحدث للعديد من المعاهدات الدولية التي يعد الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة طرفين فيها؟ هل سيستمر سريان هذه الإتفاقيات إلى المملكة المتحدة كدولة غير عضو في الإتحاد الأوروبي؟ وبصرف النظر عن إحتمالات إبرام إتفاقيات دولية جديدة، فإن التساؤل هو ماذا سيحدث للإتفاقيات القائمة، أو على الأقل لموقف المملكة المتحدة فيما يتعلق بتلك الإتفاقيات؟ فهل تكون المملكة المتحدة بعد الإنسحاب مشمولة بالإتفاقيات التي أبرمها الإتحاد الأوروبي الذي يعمل نيابةً عنها أو كلاهما بصورة مشتركة أو الدول الأعضاء أو التي عقدتها هي بصورة منفصلة أثناء عضويتها في الإتحاد الأوروبي مع دول أخرى.

وللإستيضاح أكثر حول هذا الموضوع سوف يتم التمييز بين الإتفاقيات التي أبرمها الإتحاد الأوروبي بنفسهِ فقط (والتي لم تكن الدول الأعضاء طرفاً فيها بحد ذاتها)، والإتفاقيات المختلطة (التي يكون كل من الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أطرافاً متعاقدة)، والإتفاقيات الدولية التي أُبرمت من قبل الدول الأعضاء سواء فيما بينها أو مع دول ثالثة، والتي سيتم مناقشتها كُلاً على إنفراد في مطلب مستقل، وكما يأتي.

المطلب الأول: الآثار القانونية للإنسحاب على الإتفاقيات التي أبرمها الإتحاد الأوروبي فقط

إستناداً للمادة ٣٤ من إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ (لا تنشئ المعاهدة إلتزامات أي حقوقاً لدولة ثالثة دون موافقتها). فإن الإتفاقيات التي يبرمها الإتحاد الأوروبي تنطبق على المناطق التي يتم فيها تطبيق معاهدات الإتحاد الأوروبي. فلم يتم إبرام هذه الإتفاقيات فقط في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ولكنها قد تغطي أيضاً التجارة والنقل مع الأطراف الدوليين الرئيسيين[xxxiv]. وما لم يتم الإتفاق على نوع من النظام الإنتقالي، فان أراضي المملكة المتحدة لن تكون مشمولة بالإتفاقيات بعد إنسحابها من الإتحاد الأوروبي[xxxv]. وتوضح الفقرة الثانية من المادة

٢١٦ من قانون الإتحاد الأوروبي أيضاً "إن الإتفاقيات الدولية التي أبرمها الإتحاد الأوروبي تكون مُلزمة فقط لمؤسسات الإتحاد والدول الأعضاء فيه". لذلك فإن الوضع من جانب الإتحاد الأوروبي واضح تماماً إذ إن الإتفاقيات الدولية التي أبرمها الإتحاد الأوروبي لم تعد مُلزمة للمملكة المتحدة[xxxvi]. وبالتالي منذ اللحظة التي تتوقف فيها المملكة المتحدة عن كونها دولة عضو، لم تعد ملزمة بالإتفاقيات الدولية الخاصة بالإتحاد الأوروبي فقط. علاوة على ذلك ، تشتمل معظم الإتفاقيات الدولية التي أبرمها الإتحاد الأوروبي على بند (التطبيق الإقليمي)، الذي يقيد تطبيق الإتفاقية "على الأراضي التي تشمل فيها معاهدة عمل الإتحاد الأوروبي، والتي في حالة ما بعد إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي لم تعد تغطي المملكة المتحدة وأقاليمها فيما وراء البحار[xxxvii].

وربما يتسائل البعض بأن الإتحاد الأوروبي أبرم الإتفاقيات الدولية "نيابة عن" الدول الأعضاء فيه فهل ستظل المملكة المتحدة مُلزمة بمجرد إعادة الإختصاصات إليها؟ وبالتالي، فأن فكرة تعاقد الإتحاد الأوروبي نيابة عن الدول الأعضاء فيه مرتبطة بمفهوم "الخلافة"، فإن هذه الفكرة تبدو متناقضة مع الوضع القانوني الدولي المنفصل للإتحاد الأوروبي وموقفه المستقل كجهة دولية فاعلة. من الواضح أن معاهدة الإتحاد الأوروبي تقدمهُ كجهة دولية فاعلة منفصلة، وعلى مر السنين تم قبوله على هذا النحو (إلى جانب الدول الأعضاء فيه) من قبل جميع دول العالم تقريباً. علاوة على ذلك، لا يشير نص الإتفاقيات إلى المملكة المتحدة (أو الى أي دولة عضو أخرى) كطرف متعاقد، وليس من الواضح على الإطلاق أن القانون الدولي يقبل خلافة الدول الأعضاء السابقة للمنظمات الدولية. إتفاقية فيينا بشأن خلافة الدول في المعاهدات، على سبيل المثال، تنطبق فقط "على آثار خلافة الدول فيما يتعلق بالمعاهدات بين الدول، ومن الواضح أن الإتحاد الأوروبي ليس دولة. بعبارة أخرى، سيتعين على المملكة المتحدة أن تبدأ من الصفر، على الرغم من أنها قد تهدف في بعض الحالات إلى ما يمكن أن يكون إلى حد كبير نسخة من الإتفاقيات التي أبرمها الإتحاد الأوروبي. هذا بالطبع، يفترض أن الأطراف المتعاقدة الأُخرى ستوافق على مثل هذا الحل. في الواقع، لا ينبغي أن يؤخذ هذا على أنه أمر مسلم به. علاوة على ذلك، في بعض الحالات قد يكون هناك فقط محاكاة لنصوص الإتفاقيات الحالية وتعديلها من قبل المملكة المتحدة لكي تنسجم مع واقعها، حيث أن العديد من الأحكام كانت مصممة خصيصاً للوضع في الإتحاد الأوروبي وقد تتطلب تقريب القانون المحلي مع مكتسبات الإتحاد الأوروبي. وهذا هو الخيار المستخدم في حالة عدم قبول أعضاء الإتحاد الأوروبي لإتفاقيات أو ترتيبات معينة. يسمح هذا الخيار للدول الأعضاء بالإلتزام بالإتفاقية، ليس على أساس قانون الإتحاد الأوروبي، ولكن على أساس القانون الدولي. ومن الواجب أن يتم إخطار الدولة الثالثة بحقيقة أن الإتفاقيات الخاصة بكل منها لن تنطبق بعد الآن على جزء سابق من "أراضي

الإتحاد الأوروبي"[xxxviii]. وفي الواقع ، "النطاق الإقليمي" للإتفاقيات الدولية التي أبرمتها الإتحاد الأوروبي لا يخلو من الأهمية. في حالة إتفاقيات التجارة أو الإستثمار، على سبيل المثال، قد يكون تقلص المنطقة مقلقاً بشكل خاص للدول الثالثة، وذلك فقط لأنه في حالة إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي ، سيخسر الطرف الثالث أو الدولة الثالثة ٦٨.٢٠٧.٠٠٠ مليون مستهلك وهو عدد سكان المملكة المتحدة حالياً. بالإضافة إلى ذلك وفيما يتعلق بالإتفاقيات متعددة الأطراف على وجه الخصوص فإن تخصيصات الميزانية قد تكون جزء من الإتفاقية الجديدة مع المنظمة الدولية[xxxix].

فعند إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي، لن يتم تطبيق هذه الإتفاقيات الخاصة بالإتحاد الأوروبي (فقط) في المملكة المتحدة، لأن مثل هذه الإتفاقيات تنص عادةً على أنها تنطبق على الأقاليم التي يُطبق فيها قانون الإتحاد الأوروبي. لذلك ، نظراً لأن قانون الإتحاد الأوروبي لم يعد سارياً فيما يتعلق بأراضي المملكة المتحدة عند إنسحابها ، فإن مثل هذه الإتفاقيات لن تكون ملزمة للمملكة المتحدة اعتباراً من تاريخ الإنسحاب. وسيُطلب من الإتحاد الأوروبي إبلاغ الدول الثالثة بإنسحاب أي دولة عضو في الإتحاد الأوروبي[xl]. ففي حالة مثل إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الاوروبي سيكون إنسحاب مثل هذهِ الدولة المهمة إقتصادياً من الإتحاد الأوروبي تأثير على تلك الدول الثالثة، التي قد تسعى إما إلى إعادة التفاوض أو حتى الإنسحاب من الإتفاقية مع الإتحاد الأوروبي. إذ يجوز لأحد الأطراف إنهاء الإتفاقية عن طريق تقديم الإشعار المطلوب على النحو المنصوص عليه في المادة ٥٦ من إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩[xli].

المطلب الثاني: الآثار القانونية للإنسحاب على الإتفاقيات المختلطة

فقد تنشأ تساؤلات مختلفة فيما يتعلق بالإتفاقيات المختلطة. فإذا كانت المملكة المتحدة طرفاً في الإتفاقيات المختلطة (جنباً إلى جنب مع الإتحاد الأوروبي)، فإن المملكة المتحدة ستظل ملزمة بمثل هذه الإتفاقيات بموجب القانون الدولي. ومع ذلك، فإن إحدى المشكلات هي أن مثل هذه الإتفاقيات المختلطة غالباً ما يتم تنظيمها بطريقة تجعل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والإتحاد الأوروبي طرفين معاً، ويكون الإتحاد الأوروبي مسؤولاً عن الإلتزامات التي تمس مجالات إختصاصه، والدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي مسؤولة عن تنفيذ الإتفاقية في مجالات إختصاصها. لا تحدد هذه الإتفاقيات بصورة محددة من هو المسؤول عن المجالات. بينما يقع على عاتق الإتحاد الأوروبي في كثير من الأحيان إلتزام بإصدار (إعلان الإختصاصات)، والذي يحدد من هو المسؤول عن تنفيذ أجزاء مختلفة من الإتفاقيات، فإن مثل هذه الإعلانات في الغالب تصاغ بطريقة غامضة تعطي القليل من التوجيه العملي[xlii]. وهناك إشكالية أخرى هي أن العديد من

الإتفاقيات المختلطة منظمة بطريقة ثنائية، مع الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على جانب واحد، ومع الدولة الأخرى أو مجموعة الدول من ناحية أخرى. وهذا يعني أن طرفي الإتفاقية لديهما التزامات قانونية تجاه الآخر، ففي هذه الحالة ستظل المملكة المتحدة طرفاً في الإتفاقية، لكن من المرجح أن يتعين على الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة إبلاغ أطراف الإتفاقية بشأن التغيير في الوضع .على سبيل المثال، الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة كلاهما عضو في منظمة التجارة العالمية، و سيستمرون في عضوية منظمة التجارة العالمية بعد إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي . هناك خلاف حاد حول العواقب المترتبة على ذلك بالنسبة للمملكة المتحدة، حيث إنهُ لسنوات عديدة مارس الإتحاد الأوروبي السلطات والحقوق نيابة عن الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، ففي هذه الحالة يتعين على المملكة المتحدة إعادة التفاوض بشأن شروط عضويتها المستقبلية في منظمة التجارة العالمية خارج الإتحاد الأوروبي[xliii].

للوهلة الأولى، يمكن أن يكون الوضع أسهل في حالة ما يسمى "الإتفاقيات المختلطة" (التي أبرمها كل من الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مع دولة أو أكثر من دولة أو منظمات دولية) مثل المملكة المتحدة، باعتبارها واحدة من الدول الموقعة، يبدو أنه "طرف" في حد ذاته وملتزم مباشرة بموجب القانون الدولي العام، فووفقاً للمادة ٢ (١) (و) (ز) من إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات (تعتبر الدولة "طرفاً" في معاهدة دولية طالما وافقت على الإلتزام بأحكام تلك المعاهدة، التي لا تزال سارية فيما يتعلق بها ولم يتم إنهاؤها وفقاً لشروطها، أو لقواعد إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات بشأن إنهاء المعاهدات). ومع ذلك ، في حالة الإتفاقيات الثنائية المختلطة على وجه الخصوص، يتم تقديم الدول الأعضاء والإتحاد الأوروبي على أنها "فريق". غالباً ما تؤكد الديباجة على ذلك، حيث تنص على إبرام الإتفاق بين الدولة الثالثة من جهة، والإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من جهة أخرى، ويشار إليهما معاً باسم "الأطراف". ومن الأهمية بمكان أن العديد من الإتفاقيات المختلطة تتضمن بنداً يُعرف بمصطلح "الأطراف" الذي يعني "الإتحاد أو الدول الأعضاء فيه، أو الإتحاد والدول الأعضاء فيه، ووفقاً لإختصاصات كل منهم من ناحية ، و" الدولة الثالثة " من ناحية أخرى"[xliv].علاوة على ذلك في حالة الإتفاقيات الخاصة بالإتحاد الأوروبي فقط غالباً ما تشتمل الإتفاقيات المختلطة (مرة أخرى الإتفاقيات الثنائية بشكل أساسي) على تطبيق بنود إقليمية محددة من حيث أراضي الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وفقاً للمادة ٢ (١) (و) (ز) من إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات . في حين إن معظم إتفاقيات التجارة الحرة المختلطة للإتحاد الأوروبي تحتوي على أحكام محددة لإنهاء عملها، إلا أنها لا تنص على بند إنهاء خاص في حالة إنسحاب دولة من الإتحاد الأوروبي. ويؤدي هذا إلى إستنتاج مفادهُ إن "إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي

لن يؤثر على قدرتها كطرف رسمي في إتفاقيات التجارة الحرة المختلطة للإتحاد الأوروبي[xlv].

في هذا الصدد، من الضروري أن نتذكر أن هذه ليست مجرد إتفاقيات دولية أبرمتها المملكة المتحدة بشكل فردي، على الرغم من إن الدول الأعضاء في الإتفاقية كدول هي ذات سيادة، إذ ترتبط هذه الإتفاقيات ارتباطاً وثيقاً بتشريعات وسياسات الإتحاد الأوروبي الأُخرى. علاوة على ذلك ، يتم إبرام العديد من الإتفاقيات المختلطة دون إشارة صارمة إلى ما يقع ضمن إختصاصات الإتحاد الأوروبي وإلى الذي ما لايزال في أيدي الدول الأعضاء. ولا يحكم مسبقاً على توزيع الإختصاصات بين الإتحاد والدول الأعضاء فيه وفقاً للمعاهدات. وبالتالي ، فإن التطبيق المؤقت أيضاً لايوفر إشارة واضحة للأحكام التي تقع ضمن إختصاصات الإتحاد أو الدول الأعضاء، وينطبق الشيء نفسه على ما يسمى ب "إعلانات الإختصاص" التي قد ترفق بإتفاقية دولية لإعطاء الدول الثالثة إشارة إلى الأطراف المسؤولة من جانب الإتحاد الأوروبي[xlvi]. ومع ذلك ، تكمن المشكلة في إن الإتفاقيات المختلطة من جانب الإتحاد الأوروبي قد أبرمت من قبل الدول كدول أعضاء تعمل ضمن الإطار المؤسسي والموضوعي الذي يحكم وضع وتنفيذ الإتفاقيات الدولية في الإتحاد الأوروبي والأنظمة القانونية المحلية. على أي حال، ستستغرق المفاوضات وقتاً طويلاً لإيجاد حل لهذه المسائل ليس فقط مع المملكة المتحدة ولكن أيضاً لجميع الدول الثالثة. نظراً لأن معظم الإتفاقيات المختلطة (الثنائية على الأقل) لا تحتوي على بنود بشأن النتائج المترتبة على أطراف الإتفاقية، فستكون موافقة (الدول الثالثة) مطلوبة للسماح للمملكة المتحدة بالإنسحاب كطرف[xlvii]. قد يؤدي عدم الرغبة من جانب الأطراف الأُخرى إلى وضع قانوني مثير للاهتمام حيث لن تتمكن المملكة المتحدة من الإنسحاب بموجب قانون المعاهدات الدولية، على الرغم من حقيقة أن هذا الإنسحاب قد يُنظر إليه على إنهُ نتيجة منطقية لإنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي بموجب قانون الإتحاد الأوروبي. في الوقت نفسه، سيكون من الصعب إجبار الدول الثالثة على الإستمرار في قبول المملكة المتحدة كشريك في إتفاقية حتى لو كان ذلك ممكناً.

وأخيراً، بالنسبة للدول الثالثة قد يشكل الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي من قبل شريك في المعاهدة تغييراً جوهرياً في الظروف[xlviii]، والتساؤل الذي يمكن إثارته هنا هو هل من الممكن أن تظل المملكة المتحدة طرفاً في إتفاقية مختلطة؟ من الناحية النظرية ، لن يكون هذا مستحيلاً، حيث ان إتفاقية فينا لقانون المعاهدات مرنه تماماً في هذا المجال، فطالما أن جميع الأطراف متفقون. ومع ذلك فان هناك حاجة لصك قانوني (مثل بروتوكول) ينص على أن الدولة العضو المنسحبة تتولى الحقوق والواجبات التي كانت عليها سابقاً بموجب الإتفاقية كدولة عضو في الإتحاد الأوروبي وأنها تنضم إلى الإتفاقية كطرف ثالث. وفي جميع الأحوال قد يؤدي هذا إلى مفاوضات لإستيعاب المشاكل العملية غير المتوقعة. في حين إنهُ بموجب إتفاقية فينا لقانون المعاهدات، سيكون من الواضح أن مثل

هذا الصك القانوني يحتاج إلى التصديق عليه من قبل جميع الأطراف (الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه البالغ عددها ٢٧ دولة والطرف الثالث والدولة العضو المنسحبة) [xlix]. من المهم أن نلاحظ أن الوضع المتغير للمملكة المتحدة من شأنه أن يغير طبيعة الإتفاقية الثنائية إلى إتفاقية متعددة الأطراف. وهنا ينبغي التأكيد على أن الإتفاقيات الدولية التي لم تصدق عليها المملكة المتحدة قد تطبق بالفعل بشكل مؤقت على أساس تصديق الإتحاد الأوروبي، وإن دخولها الكامل حيز التنفيذ قد يعتمد على تصديق جميع الأطراف[l].

المطلب الثالث: الآثار القانونية للإنسحاب على الإتفاقيات الصرفة للدولة العضو في الإتحاد الأوروبي

من الواضح إن الدول الأعضاء ظلت "دولاً" واستمرت في إبرام الإتفاقيات الدولية الخاصة بها، أما مع دول ثالثة أو فيما بينها على سبيل المثال في المجالات التي يكون فيها الإتحاد الأوروبي مختصاً بشكل حصري، ولكن لأسباب عملية غير قادر على ممارسة هذا الإختصاص. حتى أن معاهدات الإتحاد الأوروبي تذكر صراحةً إختصاص الدول الأعضاء في الدخول في إتفاقيات دولية مع دول ثالثة، ولا تشكل هذه الإتفاقيات جزءاً من النظام القانوني للإتحاد وبالتالي لن تتأثر بـإنسحاب دولة عضو من الإتحاد الأوروبي.

وهناك أربعة أسباب رئيسية لعدم إحتساب بعض الإتفاقيات الدولية بين الأطراف المتعاقدة إتفاقيات للإتحاد الأوروبي[li]، هي:

١. أبرمت الدول الأعضاء العديد من الإتفاقيات قبل أن تصبح أعضاء في الإتحاد الأوروبي أو قبل أن يصبح إختصاص الإتحاد الأوروبي في مجال محدد بوضوح.

٢. قد تتعلق الإتفاقية بمسألة لا تزال خارج إختصاص الإتحاد الأوروبي.

٣. قد تفضل مفوضية الإتحاد الأوروبي أو المجلس الأوروبي لأسباب سياسية أو غير قانونية، عدم إبرام إتفاق على الرغم من وجود إختصاص الإتحاد للقيام بذلك، وفي حالة وجود إتفاقية متعددة الأطراف، على الرغم من وجودها في الإتفاق على بند يمكّن منظمة تكاملية مثل الإتحاد الأوروبي من أن تصبح طرفاً متعاقداً.

٤. يجوز إغلاق إتفاق متعدد الأطراف أمام إنضمام الإتحاد الأوروبي من خلال تقييد الحق في الإنضمام إلى "الدول".

والتساؤل الذي يمكن إثارته هنا هو ، ما هي آثار إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي على هذه الإتفاقيات؟ من خلال الإشارات المحددة في هذه الإتفاقياتيبدو انها لاتنطبق على

المملكة المتحدة[liii]. ومع ذلك، تسمح بعض الأدوات الثانوية أيضاً بترتيبات محددة بين الدول الأعضاء، على الرغم من حقيقة أنه يتم الحفاظ على إرتباط واضح بقانون الإتحاد الأوروبي. وتشكلت إحدى الأمثلة أيضاً من خلال أكثر من ١٥٠ إتفاقية إستثمار ثنائية داخل الإتحاد الأوروبي على الرغم من حقيقة أن المفوضية الأوروبية تعمل جاهدة لإنهاء معاهدات الإستثمار الثنائية - لاسيما الآن بعد أن أصبحت الإستثمارات المباشرة مشمولة حصراً في الإتحاد الأوروبي - إلا أن هذه الإتفاقيات لم تنتهي تماماً. وبناءاً على ذلك فقد إحتفظت المملكة المتحدة كدولة ثالثة على ١٢ إتفاقية حالية مع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، وبينما يكون هذا هو الحال بالنسبة للمملكة المتحدة، فقد لا يكون هذا هو الحال بالنسبة للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي في مجالات أخرى مثل النقل الجوي أو الإستثمارات أو أجزاء محددة من القانون الخاص، فإن النية هي التخلص التدريجي من الإتفاقيات التي أبرمتها الدول الأعضاء، وسيؤثر هذا أيضاً على المملكة المتحدة. ومن ثم، قد تكون عمليات إعادة التفاوض ضرورية حتى بالنسبة لهذه الإتفاقيات. علاوة على ذلك، قد تقف حالة التكامل الأوروبي في طريق الإتفاقيات الثنائية الجديدة مع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي[liii]. وبالتالي، فقد قيل إن التفاوض بشأن الترتيبات الثنائية لما بعد إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي في مجال حرية التنقل مع دول أعضاء قد يمثل إشكالية عميقة من وجهة نظر عدم التمييز والفكرة الأساسية للوحدة الأوروبية[liv].

وفيما يتعلق بالإتفاقيات التي أبرمتها الدول الأعضاء والدول الثالثة الأُخرى، قد يُطرح أيضاً سؤال حول ما إذا كان لها أي تأثير على الإطلاق على الإتحاد الأوروبي. بعد تأسيس الإتحاد الأوروبي فانهُ أوجد نظاماً قانونياً متكاملاً. لكن في بعض الأحيان، يتجاوز المجال التشريعي للدول الأعضاء فيه المجال القانوني للإتحاد الأوروبي ويؤثر بشكل عرضي على العلاقات بين الدول الثالثة وأعضاء الإتحاد الأوروبي. فالوضع القانوني أو العملي للإتفاقيات التي عملت المملكة المتحدة بموجبها بصفة "وكيل" للإتحاد لأنها (بمرور الوقت) فقدت الإختصاصات في هذا المجال عندما مارس الإتحاد ما يسمى بـالرقابة المعيارية ستظل المملكة المتحدة طرفاً في حد ذاتها. ومع ذلك، فقد تم تنفيذ هذه الإتفاقيات بشكل أساسي على أساس قواعد الإتحاد الأوروبي وبالتوافق الوثيق مع قوانين وسياسات الإتحاد الأوروبي. فالإتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف في المجال البحري أو في مجال مصائد الأسماك التي على أساسها تكون المملكة المتحدة عضواً في المنظمات الدولية (مثل منظمة العمل الدولية أو المنظمة البحرية الدولية) التي عملت فيها، حتى الآن بشكل أساسي أو جزئي[lv].

وقد يُطرح التساؤل إلى أي مدى تكون الإتفاقيات التي أبرمتها الدول الأعضاء (أيضاً) جزءاً من النظام القانوني للإتحاد، وفي هذه الحالة قد يكون الإنسحاب عن هذا النظام أكثر تعقيداً مما قد

يوحي به إنسحاب دولة عضو. صحيح أن المواقف التي تتبادر إلى الذهن تتعلق بالإتفاقيات متعددة الأطراف التي تكون جميع الدول الأعضاء طرفاً فيها، ولكن حتى إتفاقيات "المملكة المتحدة فقط" لا ينبغي استبعادها مسبقاً. على سبيل المثال، المملكة المتحدة هي إحدى الدول الموقعة على ٨٤ إتفاقية إستثمار ثنائية مع دول أخرى، ولكن النصوص القانونية التي تتعلق بالمسؤولية المالية، تكشف جيداً المشكلات الناشئة عن الإنتقال وما إذا كان يجب أن يتحمل الإتحاد الأوروبي أو المملكة المتحدة المسؤولية المالية الناشئة من نزاع بموجب إتفاقية دولية. وقد أوضح الإتحاد الأوروبي وأعضائه أن بند الإنسحاب أو الإنسحاب من الإتحاد لايؤثر على حقوق الدول الثالثة، وأنه بعد إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي، لن تنطبق بنود الإنسحاب ببساطة على المملكة المتحدة. كدولة من خارج الإتحاد الأوروبي، بل ستصبح المملكة المتحدة مُلزمة بمجموعة كاملة من الإلتزامات الواردة في الإتفاقيات متعددة الأطراف، بغض النظر عن أي قواعد حالية في الإتحاد الأوروبي تحكم الموضوع، وفي العديد من الحالات قد يلزم أن يستند إمتثال المملكة المتحدة لهذه الإتفاقيات إلى القانون المحلي البريطاني ليحل محل قواعد الإتحاد الأوروبي الحالية. وهنا قد يُثار التساؤل فيما إذا كان من السهل رسم خط واضح بين العلاقات القانونية بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي فيما بينها من ناحية ، وعلاقاتها تجاه الدول الثالثة من ناحية أخرى؟ قد يكون من الصعب فصل المملكة المتحدة عن نظام الإتحاد الأوروبي وتغيير العلاقة مع الدول الأعضاء السابقة في الإتحاد الأوروبي بين عشية وضحاها. ومثلما هو الحال مع التمييز المذكور أعلاه بين الإتفاقيات الخاصة بالإتحاد الأوروبي فقط والإتفاقيات المختلطة، ستظهر أيضاً في هذه الحالة إختلافات بين المناطق التي لاتزال فيها الدول الأعضاء تحت السيطرة إلى حد كبير والمناطق التي أصبحت خاضعة تقريباً بصورة كاملة لقواعد وتنسيق الإتحاد الأوروبي[lvi].

المبحث الثالث: الآثار القانونية لإنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي على معاهدات اللجوء

بسبب إن معاهدات الإتحاد الأوروبي تُعد الأساس الدستوري لهُ وهي أعلى مستوى من تشريعات الإتحاد الأوروبي الأُخرى، فقد تم دمج تلك المعاهدات في قانون المملكة المتحدة من خلال قانون المجتمعات الأوروبية لعام ١٩٧٢ (ECA) الذي يوفر أيضاً الأساس التشريعي لتحويل قانون الإتحاد الأوروبي إلى القانون المحلي ويعطي الأسبقية للأحكام المُلزمة لقانون الإتحاد الأوروبي على تشريعات الدول الأعضاء فيه ومنها المملكة المتحدة[lvii].

وبناءاً على ماعرضناه سابقاً من إن أهم الأسباب التي دفعت المواطنين البريطانيين بالتصويت

لصالح مغادرة الإتحاد الأوروبي، تتمثل بفشل الإتحاد الأوروبي في مواجهة أزمة المهاجرين واللاجئيين في العالم وعدم جدوى الإتفاقيات التي أقرها الإتحاد الأوروبي لمواجهة مشكلة المهاجرين واللاجئيين.

ولغرض الإلمام بآثار إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي على تلك المعاهدات قسمنا هذا المبحث الى مطلبين، خصص الأول لمعاهدات اللجوء في الإتحاد الأوروبي، وكرس الثاني أثر إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي على معاهدات اللجوء، وكما يأتي:

المطلب الأول: معاهدات اللجوء في الإتحاد الأوروبي

إن سياسة الهجرة واللجوء في الإتحاد الأوروبي تستند إلى ركيزتين قانونيتين يتم تعديلهما بإستمرار، هما إتفاقية شنغن ١٩٨٥[*] وإتفاقية دبلن ١٩٩٠[*]، واللتان سنخصص لكل منهما فرع مستقل.

الفرع الأول : إتفاقية شنغن

أخذت موجة اللاجئين التي ضربت أوروبا عامة والإتحاد الأوروبي بشكل خاص تشكل معضلة كبرى، ولم تكن المجتمعات الأوروبية مهيأة لهذهِ الصعوبات، علاوة على ذلك، فان الموجة الكبيرة من المهاجرين وعدم قدرة الإتحاد الأوروبي لمواجهة تلك المشكلة قد تسبب في أزمة انسانية تتعلق بالقيم الأساسية للإتحاد الأوروبي وإحترام حقوق الانسان[lviii] ، إذ أدت طريقة التعامل المتناقضة مع الموجة الهائلة من الهجرة إلى التشكيك في قدرة مؤسسات الإتحاد الأوروبي على معالجتها، ومن الواضح إن أزمة اللاجئين قد شجعت كراهية الأجانب والتعصب تجاه المهاجرين والأقليات بشكل عام[lix].

وتفترض إتفاقية شنغن حماية مشتركة للحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي، وهو يضمن حرية الحركة داخل منطقة شنغن[*] ويعتمد على الثقة المتبادلة بين أعضائه للسيطرة على الحدود مع الدول التي لا تنتمي إلى هذا الإتفاق، وعلى النحو المنصوص عليه في إتفاق شنغن الذي واجه تحديات كبيرة، حيث تصل أعداد متزايدة من اللاجئين إلى بعض دول أوروبا، وفي وقت لاحق، في كانون الأول ٢٠١٥، قدم البرلمان والمجلس الأوروبي إقتراحات جديدة لتعديل إتفاقية شنغن، ما سمح بإعادة تطبيق الضوابط على الأشخاص الموجودين على الحدود الخارجية، والهدف المقصود من هذا التعديل هو التصدي للتهديد الإرهابي المتزايد داخل دول الإتحاد الأوروبي وضمان الأمن الداخلي في ان واحد، هذا من جانب. ومن جانب آخر طالبت قيادات سياسية وحزبية تنتمي لليمين المتشدد الأوروبي بتعليق العمل بإتفاقية شنغن وذلك لعرقلة حركة الإرهابيين، وفي ظل وجود تحذيرات بعودة أعداد منهم في القريب إلى أوروبا. وأيضاً حاول البعض من تلك الأحزاب الربط بين ملف

الإرهاب وملف الهجرة واللجوء، وان البعض من الإرهابيين يحاول دخول أوروبا في وسط الأعداد الهائلة من المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين القادمين إلى أوروبا. ودعا هؤلاء إلى ضرورة مواجهة الأمر على الحدود الخارجية للإتحاد، وليس بعد دخولهم، والى تعليق منطقة التأشيرة الموحدة (شنغن)، وذلك لعرقلة حركة الإرهابيين[lx]. وبموجب إتفاقية شنغن، يحق للموقعين على الإتفاقية إعادة الرقابة على الحدود الداخلية لفترة عشرة أيام إذ كان ينبغي القيام بذلك على الفور لأسباب تتعلق ب "السياسة العامة أو الأمن القومي. إذا استمرت المشكلة، يمكن الإبقاء على تلك الضوابط لفترات متجددة تصل إلى ٢٠ يوما ولفترة أقصاها شهرين، وتطول الفترة في الحالات التي يعتبر فيها التهديد متوقع. ويمكن الإبقاء على تلك الضوابط لفترات قابلة للتجديد لفترة تصل إلى ٣٠ يوما، ولفترة أقصاها ستة أشهر. لكن التمديد لسنتين إضافيتين كحد أقصى مسموح بموجب م٢٦ من الإتفاقية، في ظروف استثنائية. تمثل إتفاقية شنغن العديد للإتحاد الأوروبي، وان أنتهاء إتفاقية شنغن يعني سقوط حجر الزاوية لهذا الإتحاد والعودة الى الدولة القومية[lxi].

الفرع الثاني: إتفاقية دبلن

منذ عام ١٩٩٠، إتفقت الدول الأعضاء على وضع آلية أوروبية مشتركة للدخول والمراقبة من خلال إتفاقية دبلن، تلتها بعد ذلك لائحة دبلن الثالثة (EU/ ٦٠٤ / ٢٠١٣) [*] ولكنهم يترددون في الإلتزام بطريقة دقيقة في التوصل إلى حلول مشتركة بشان المسائل المتعلقة بتوزيع طالبي اللجوء بعد الإطلاع على أوضاعهم وظروف معيشتهم. وقد عولجت معظم المسائل المتعلقة بمعاملة طالبي اللجوء وإدماجهم في التوجيهات المعتمدة على المستوى الأوروبي تحت مظلة نظام اللجوء الأوروبي المشترك الذي شرع العمل بهِ في عام١٩٩٩[*] غير إن تنفيذ هذه التوجيهات لم تكتمل أو تنفذ بطريقة تمكن من إستيعاب أعداد كبيرة من طالبي اللجوء، بسبب وصول أعداد كبيرة من اللاجئين الى أوروبا في عام ٢٠١٥.

وقبل الإتفاق على إنشاء النظام الأوروبي المشترك للجوء في عام ١٩٩٩، كانت سياسة اللجوء تقع على عاتق فرادى الدول الأعضاء، وفي إتفاقية دبلن ١٩٩٠، إتفقت الدول الأعضاء على إنهُ سيجري تقييم كل طلب لجوء في أول بلد يصل إليه، وأصبحت الإتفاقيات التي تم التوصل إليها في هذه الإتفاقية مُلزمة في عام ١٩٩٧. وفي عام ٢٠٠٢ أُستحدثت للمرة الأولى قاعدة بيانات الأصابع الأوروبية في إجراءات طلب اللجوء للتعرف على طالبي اللجوء والعابرين للحدود غير النظاميين، ونفذت بفعالية في عام ٢٠١٣، وقد عدلت إتفاقية دبلن عدة مرات وتحولت في نهاية المطاف إلى لائحة تنظيمية يطلق عليها في الوقت الحاضر لائحة دبلن الثالثة والتي لاتزال سارية المفعول.

وأصدرت محكمة العدل الأوروبية يوم ٢٦ تموز٢٠١٧ قرار خاص بتأييد قاعدة الإتحاد الأوروبي في تقديم طلبات اللجوء في أول دولة أوروبية يصلها اللاجئون، ويُعد هذا القرار إشارة إلى البدء بتطبيق إتفاقية دبلن، مشيرة إلى ان القرار يؤكد التوافق الأوروبي في الوضع الاستثنائي أيضاً. إذ عانت أوروبا تحديات كبيرة خلال ٢٠١٤-٢٠١٧، أبرزها قضية الهجرة غير الشرعية اللاجئين التي أصبحت تشكل تهديداً على الأمن القومي لدول أوروبا، بدون استثناء، وهذه القضية أحدثت انقسامات كبيرة داخل دول الإتحاد الأوروبي، حيث كانت السبب الرئيسي لإنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي. وقد دعت بعض الدول الأوروبية لإلغاء إتفاقية دبلن، والعمل على إصدار قانون أو إتفاقية جديدة أفضل من الموجودة التي أثبتت عدم جدواها، وإقترحت المانيا الى أنهُ حتى يتم وضع قانون آخر أو إتفاقية جديدة. وأن تقوم كل أوروبا بإستقبال حُصصاً من اللاجئين، وعم ترك هذهِ المشكله على عاتق دول بعينها[lxii] .

وبناءاً على ذلك أعلنت دول الإتحاد الأوروبي انه منذ تاريخ ١٥ إذار٢٠١٧، إعادة تفعيل إتفاقية دبلن بشكل كامل دون أي استثناء، وبحسب الإتفاق الجديد بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، فان قرار التطبيق جاء للحد من موضوع التنقل غير الشرعي بين دول الإتحاد الأوروبي، وضمان إبقاء طالب اللجوء في مكانه إلى أن تتوصل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إلى إتفاقية حول آلية توزيع طالبي اللجوء بين تلك الدول، وسيتم إعادة أي شخص إلى الدولة الأولى التي لديه بصمات فيها حتى لو كانت اليونان[lxiii].

المطلب الثاني: أثر إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي على معاهدات اللجوء

على الرغم من إن الإتحاد الأوروبي لديه هيئات تمثيلية وسلطة تنفيذية تتخذ قرارات مُلزمة سياسية لجميع أعضائه، إلا إنه ليس دولة لها مؤسساتها السياسية، وهو بالأحرى تحالف من الدول الوطنية ذات السيادة، قام الأعضاء بنقل جزء من سيادة دولهم إليه، لذلك فإن الإتحاد الأوروبي يقوم على قيم إحترام الكرامة الإنسانية، والحرية، والديمقراطية، والمساواة، وسيادة القانون، وإحترام حقوق الانسان هذه القيم مشتركة بين جميع الدول الأعضاء في مجتمع يتمتع بالتعددية وعدم التحيز والتسامح والعدالة، والتضامن والمساواة[lxiv]. وتقوم السياسات العامة للإتحاد الأوروبي على أساس مبادئه، بما في ذلك سياسات الهجرة واللجوء، وغايتها تتركز على أساس التضامن، ومواءمة إجراءات اللجوء في الدول الأعضاء، وإستحداث نظام موحد للجوء بهدف منح كل مواطن من الدول الثالثة المحتاجة إلى الحماية التي تضمن التقيد بمبدأ النهي عن الطرد والترحيل[lxv].

يختار المهاجرون الذهاب إلى أوروبا من أجل تحسين حياتهم، وغالبا مالا يرغبون بالعودة إلى

بلدانهم، وكثيراً ما يستخدم المهاجرون واللاجئون الطرق نفسها للوصول إلى وجهة معينة، بصورة قانونية أو غير قانونية، وكثيراً ما يتزايد الحديث عن التعامل مع اللاجئين والمهاجرين بشكل غير إنساني، بسبب الخوف أيضاً من وجود عناصر إرهابية مندسة من التنظيمات الإرهابية بين اللاجئين تخطط لهجمات وأعمال إرهابية في أوروبا، ويُحرض على الحقد والكراهية والإساءة اللفظية والبدنية ضدهم. ان التضامن الأولي للأوروبيين إزاء المهاجرين قد استعيض عنه بالتعامل المناسب الذي يتلاءم مع وصول عدد كبير بشكل إستثنائي، ولهذا السبب ومنذ عام ١٩٩٩، يعمل الإتحاد على تشكيل نظام موحد للجوء في أوروبا، في الوقت نفسه يعمل على سن التشريعات المتعلقة بتقديم المعونات وكيفية معالجة الأعباء عند تشكيل نظام اللجوء الأوروبي المشترك. كل ذلك عن طريق إعتماد لائحة دبلن ١٩٩٠ من أجل إعادة توزيع اللاجئين، ودخلت حيز النفاذ في عام ١٩٩٧، وإعتمد المجلس الأوروبي في عام ٢٠٠٣ لائحة دبلن الثانية باعتبارها إستمرارا للائحة دبلن الأولى، ثم استبدل لائحة دبلن الثانية في عام ٢٠١٣ بلائحة دبلن الثالثة التي اعتمدها الإتحاد الأوروبي، والذي حدد المزيد من المعايير والآليات لتحديد الدولة العضو المسؤولة عن النظر في طلبات اللجوء، وكان هدف اعتماده هو تحفيز الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على حماية الحدود الخارجية للإتحاد ومنع دخول المهاجرين بصورة غير قانونية بقدر أكبر من الفعالية، وكان القصد من إعتماد لائحة دبلن الثالثة هو تحديد المعايير المشتركة، وإقامة التعاون بين أعضاء الإتحاد الأوروبي من أجل ضمان المسأواة في معاملة طالبي اللجوء في نظام مفتوح وعادل بشان المكان الذي تُطبق فيه[lxvi]

وفي الواقع، فان لائحة دبلن الثالثة تحمل معيار البداية في بلد الدخول، بإعتبارها حاسمة لتحديد الدولة العضو المسؤولة عن معالجة طلبات اللجوء، أدى إلى أن تتحمل بلدان الإتحاد الأوروبي الهامشية كبلدان بداية الدخول (لاسيما اليونان وإيطاليا)، أعباء كبيرة بشكل غير متناسب عند رعاية المهاجرين والإلتزام بتوفير اللجوء إستناداً إلى أعداد اللاجئين في كل دولة على حدة. ووفقا لهذهِ اللائحة يجب على الأشخاص الذين يلتمسون اللجوء أن يلتزموا بقوانين الدولة الأوروبية التي يدخلون إليها، مع ذلك تم تعليق لائحة دبلن الثالثة خلال أزمة المهاجرين في عام ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦ تحت ضغط العدد الكبير للغاية من اللاجئين، وكانت" منطقة شنغن"، متوقفة وعملياً تم تعليقها بصمت للحيلولة دون وقوع كارثة انسانية، وفي الوقت نفسه قدمت محكمة العدل في الإتحاد الأوروبي تفسيراً بأن المهاجرين الذين دخلوا الأراضي الأوروبية بطريقة غير قانونية هو من مسؤولية الدول التي تسمح لهم بالدخول إلى أراضيها[lxvii]، ولهذا السبب يجب عليهم أن يوفروا لهم اللجوء أو ينفذوا خطة إعادة المهاجرين غير الشرعيين. وبهذا القرار أصبحت اليونان وإيطاليا أو ما يسمى ببلدان المرور العابر في وضع غير مؤات وعلى حافة الإنهيار بصرف الإعتبار عن المعاملة

التي قدمتها، تكون حرمت المهاجرين من سلوك الطريق المؤدية إلى دول الإتحاد الأوروبي الغربية[lxviii].

بسبب كل هذه الإختلافات في الممارسات بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وعدم قدرة بعض دول العبور، بدا من الواضح إن لائحة دبلن الثالثة وقرارات محكمة العدل الأوروبية لهما الدور المباشر في المساس بإنتهاك حقوق طالب اللجوء، فضلا عن أوجه التعاون المرتبطة بين أعضاء الإتحاد الأوروبي، وقد تبين إن سياسات الهجرة واللجوء كانت مختلفة تماما، وتشكك بجدية في القيم الإنسانية للإتحاد الأوروبي ولا سيما المسأواة والحرية والتضامن ، لذلك فإن بعض الدول الأُخرى المتقدمة في الإتحاد الأوروبي ومنها المملكة المتحدة، كانت ترفض قرارات الإتحاد الأوروبي بشان قبول اللاجئين[lxix].

وقد أدى الإخفاق في إدارة أزمة المهاجرين واللاجئين إلى ظهور العديد من المشاكل الكامنة في عمل مؤسسات الإتحاد الأوروبي، سيما في العلاقات بين مؤسساته المركزية والدول الأعضاء، فمن جهة، هناك تأثير على أهمية التطوير في تعميق وتكامل الروابط بين الدول الأعضاء، بينما تتزايد من ناحية أخرى الطلبات المتعلقة باللامركزية وبالحقوق الأكبر للبلدان الأعضاء. وهذه المتطلبات الأخيرة بالذات هي التي عززت أزمة المهاجرين واللاجئين وأفشلت سياسات الهجرة واللجوء التي كانت قائمة بين بعض الدول الأعضاء[lxx]، وقد أظهرت أزمة المهاجرين واللاجئين، على وجه التحديد، كيف ان الاختلافات في بنية المصالح الإجتماعية والثقافية للأعضاء تولد للإتحاد الأوروبي مشكلة في تنفيذ السياسات المتعلقة بالهجرة واللجوء، ويتم التشكيك في النظام بأكمله وفي وظائفه وشرعيته، وبهذه الطريقة جعلت أزمة المهاجرين واللاجئين الأزمة الهيكلية الكامنة المتمثلة في الأداء وفي التكامل، أكثر تعقيداً، وفتحت الباب أمام عملية إعادة النظر والإصلاح في مؤسسات الإتحاد الأوروبي[lxxi].

كانت ولاتزال مشكلة المهاجرين واللاجئين لها تأثير على الخيارات السياسية اليمينية في العديد من بلدان الإتحاد الأوروبي، وقد تزايدت الأصوات الرافضة للحلول التي أقرها الإتحاد الأوروبي والتي أقرتها الحكومات. لذلك فان مسألة الهجرة واللجوء ودمج الأجانب في مجتمعاتهم، أصبح موضوع بالنسبة للإنتخابات الأوروبية، وقد إستغلت الأحزاب اليمينية هذا الواقع، وركزت على عامل الخوف من الآثار السلبية التي يمكن أن ترافق قبولهم وتجنسهم، معتبرين في كل ذلك، ان هؤلاء الأجانب يشكلون تهديدا لثقافة المواطن وهويته وإقتصاده، ومن جانب آخر لا يمكن لدول الإتحاد الأوروبي الوفاء بالإلتزام المتمثل في تقاسم الأعباء بمجرد توزيع المهاجرين واللاجئين عبر

الدول فيما يتعلق بقدراتهم قياسا إلى حجم الإقليم أو السكان أو الناتج المحلي الإجمالي، فقد تقرر الدول في النظام الدولي لتقاسم الأعباء، وأن تدفع للدول الأُخرى بعض حصصها من المهاجرين واللاجئين، ولكن المخطط لا يمكن ان يكون منصفا إذا أمكن لكل دولة مشاركة أن تقرر بصورة مستقلة ما إذا كانت مستعدة للمساهمة أو لا[lxxii].

وعلى الرغم من إن الإتحاد الأوروبي يوفر بيئة مؤسسة، تمنح المعاهدات مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية ولاية واسعة النطاق لوضع وانفاذ قواعد مُلزمة قانونا، وتأخذ الأسبقية على القوانين الوطنية، ولها تأثير مباشر على الدول الأعضاء ومواطنيها. علاوةً على ذلك، فان قانونها الأساسي يتمتع صراحة بمبدأ التعاون الصادق فيما يتعلق بالمهام المنصوص عليها في (م٤ ف٣) من معاهدة الإتحاد الأوروبي من خلال مبدأ التضامن والتقاسم العادل للمسؤوليات، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمراقبة والتفتيش على الحدود، والاطلاع على عمليتي الهجرة واللجوء[lxxiii]. إضف لذلك فإن منطق النظام الدولي للجوء يتغير بطرق أساسية، فاللاجئون الذين يصلون إلى السواحل اليونانية أو الإيطالية لا يدخلون إلى الوطن الأجنبي فحسب، بل أيضاً إلى إقليم أوروبي أوسع نطاقا وهو يشكل مساحة ذات حدود داخلية مفتوحة ومراقبة خارجية مشتركة للحدود، ولذلك فمن الطبيعي تماما ان نفترض ان جميع الدول التي تملك هذه المساحة تتحمل أيضاً مسؤوليات مشتركة، ونجد صعوبة في فهم كيف إنه يمكن لأي من هذه العوامل أن يبرر سياسات ردع طالبي اللجوء الشرعيين والانشقاق على التعاون مع الدول الأعضاء الأُخرى في قبول المهاجرين واللاجئين وإعادة توطينهم! وعلى النقيض من ذلك، فان هذه الشواغل تعزز قضية التعاون الذي يجب ألا يركز على مكافحة الجريمة والإرهاب فحسب، بل أيضاً على توفير حماية فعالة للعدد الكبير من اللاجئين الحقيقيين [lxxiv].

إن المملكة المتحدة لم تنضم لإتفاقية شنغن عام ١٩٨٥ بشأن حرية تنقل الأشخاص، وعندما تم تحويل شنغن إلى قانون الإتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٩ من خلال معاهدة أمستردام، فان المملكة المتحدة ضلت خارج نظام إتفاقية شنغن. وبالتالي، فإن دور المملكة المتحدة في تطوير قوانين وأنظمة حرية تنقل الأشخاص داخل الإتحاد الأوروبي كان دور هامشي الى حد ما لإنها غير معنية بهذا الامر فهي الدولة العضو الوحيدة الغير معنية بالآثار المترتبة على تلك الإتفاقية ، فليس من الواضح إن تطوير منطقة شنغن ضمن قانون الإتحاد الأوروبي كان سيحدث بدون معارضة المملكة المتحدة. وكان تطوير نظام شنغن خارج قانون الإتحاد الأوروبي بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٩ جزئياً نتيجة لتصميم المملكة المتحدة على الإحتفاظ بضوابط الحدود على الأشخاص القادمين من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إليها، ففي الوقت الحالي، يخضع إستمرار عمليات التفتيش على

حدود المملكة المتحدة على مواطني الإتحاد الأوروبي إلا إنه يحق لجميع مواطني الإتحاد الأوروبي في الدخول إلى المملكة المتحدة والبقاء فيها لفترة ثلاثة أشهر دون شروط ، إلا إن الوضع بعد إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي سيتعين على مواطني الإتحاد الأوروبي الـ27 الذين يسعون لدخول المملكة المتحدة استيفاء شروط قواعد الهجرة، وانهم لن يتمتعوا بعد الآن بحق الدخول الذي يطلب من سلطات المملكة المتحدة تبرير الرفض ضده ، بدلاً من ذلك سيُطلب منهم تبرير الغرض من دخولهم، وسيحتاج المواطنون البريطانيون الذين يسعون إلى دخول الإتحاد الأوروبي إلى تلبية متطلبات إتفاقية شنغن، وهذا يعني إن الممارسة الأولى التي ستختفي هي حق مواطني الإتحاد الأوروبي لدخول المملكة المتحدة بوثيقة هوية غير جواز السفر، لذلك من غير المرجح أن يستمر هذا في حالة عدم وجود إتفاقية محددة بشأن ذلك بعد إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي، وصرحت سلطات المملكة المتحدة أن الدخول إلى المملكة المتحدة لن يُسمح به إلا عند إبراز جواز سفر ساري المفعول. ولن يتمكن مواطنوا الإتحاد الأوروبي بعد الآن من السفر إلى المملكة المتحدة بإستخدام بطاقات الهوية الخاصة بهم. وسيتعين على مواطني الإتحاد الأوروبي تبرير طلبهم لدخول المملكة المتحدة وسيخضعون لقرار مسؤول الهجرة بشأن ما إذا كانوا يستوفون الشروط. وسيطبق الحكم العام لقانون الهجرة البريطاني الذي ينص على أنه يجوز لضابط الهجرة رفض دخول الأجنبي لأسباب المصلحة العامة على مواطني الإتحاد الأوروبي. والأهم من ذلك، يتعين على مواطني دول شرق أوروبا غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، والذين يتمتعون بنظام بدون تأشيرة داخل منطقة شنغن، الحصول على التأشيرات البريطانية قبل السفر إلى المملكة المتحدة[lxxv].

أما بالنسبة للمواطنين البريطانيين الذين يسعون لدخول دول الإتحاد الأوروبي أو المنطقة الإقتصادية الأوروبية (بما في ذلك سويسرا)، فإن الوضع يختلف بإختلاف الدول، فإن المواطنين البريطانيين لن يكون مطلوب منهم الحصول على تأشيرة قبل الدخول، ولايعاملوا مثل مواطني الدول الثالثة الأُخرى، وسيتعين على المواطنين البريطانيين تبرير سبب دخولهم إلى إحدى دول شنغن في الإتحاد الأوروبي ومن ثم سيكون لديهم ٩٠ يوماً من كل ١٨٠ يوماً للسفر داخل المنطقة. إذا لم يغادروا في نهاية فترة إقامتهم المسموح بها، وبخلاف ذلك سيصبحون ممن تجاوزوا فترة الإقامة ويخضعون لعقوبة الطرد. وبسبب التدفقات الكبيرة من المهاجرين واللاجئين من الدول الأعضاء الأُخرى في الإتحاد الأوروبي، فإن المملكة المتحدة يجب أن تكون قادرة على إعادة طالبي اللجوء الذين دخلوا الإتحاد الأوروبي من خلال دول أعضاء أخرى إلى تلك الدول، ويحق لها إختيار أو إلغاء أي إجراء في مجال اللجوء. حيث إختارت المملكة المتحدة الإشتراك في المرحلة الأولى من نظام اللجوء الأوروبي المشترك CEAS [lxxvi] . وفي عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ إشتركت في صياغة

التدابير الأساسية للائحة دبلن بما في ذلك قاعدة بيانات البصمات المصممة أصلاً للمساعدة في تحديد طالبي اللجوء والدول التي دخلو منها، وهكذا كان للمملكة المتحدة دوراً فاعلاً في تطوير المرحلة الأولى في نظام اللجوء الأوروبي المشترك. ومع ذلك ، عندما تم تجديد التدابير الأساسية في المرحلة الثانية من النظام في الأعوام ٢٠١١-٢٠١٣، أختارت المملكة المتحدة الإنسحاب منها جميعاً باستثناء قوانين EURODAC(*) ولائحة دبلن الثالثة. إلا إن مشاركة المملكة المتحدة في سياسات اللجوء في الإتحاد الأوروبي أصبحت أكثر هامشية بعد إنسحابها من الإتحاد الأوروبي، لسنوات عديدة ، كان عدد الأشخاص الذين تم نقلهم خارج المملكة المتحدة بموجب اللائحة أكبر من عدد الأشخاص الذين تم إرسالهم إلى المملكة المتحدة. إلا إنه منذ عام ٢٠١٦، حصل العكس حيث إستقبلت المملكة المتحدة عدداً من الأشخاص يفوق عدد الأشخاص الذين تم نقلهم بنجاح إلى الدول المشاركة الأخرى، وكانت معظم عمليات النقل إلى المملكة المتحدة بسبب قضايا لم شمل الأسرة [lxxvii]. ومن جانب آخر فان المملكة المتحدة لن تشارك بعد الآن في المكتب الأوروبي لدعم اللجوء EASO (*) بعد إنسحابها من الإتحاد الأوروبي.

وكذلك يمكن تغيير التشريعات الوطنية البريطانية التي كانت تطبق كنتيجة لتشريعات الإتحاد الأوروبي، وتغيير القانون الوطني البريطاني بحيث تتضاءل معايير الإستقبال ويتم وضع قواعد إجرائية أكثر شدة. قد يكون لذلك تأثير على قرارات الإتحاد الأوروبي بشأن ما إذا كانت المملكة المتحدة كدولة ثالثة آمنة لعودة طالبي اللجوء. ولكن من المحتمل ألا يؤدي ذلك إلى تغيير جوهري في قواعد الاعتراف باللجوء أو الحماية الدولية التي يحتاجها شخص ما، والتي تعكس إلتزام المملكة المتحدة بإتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١ والإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والتي تعد المملكة المتحدة طرفاً فيها خارج عضويتها في الإتحاد الأوروبي. ومع ذلك فلن تكون بريطانيا مُلزمة بميثاق الإتحاد الأوروبي بعد إنسحابها من الإتحاد الأوروبي، وإن الأمر يجب أن يحل بموجب الدستور والقوانين البريطانية. ومن المرجح أن تكون حقوق اللاجئين أقل حماية من منظور الحقوق الأساسية بعد إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي بسبب فقدان الحماية الواجبة استناداً لمبادئ الإتحاد الأوروبي[lxxviii] .

الخاتمة

بعد الإنتهاء من بحث الآثار القانونية لإنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي دراسة في إطار المعاهدات الدولية، تم التوصل الى مجوعة من الإستنتاجات والتوصيات، وكما موضحة في أدناه:

أولاً: الإستنتاجات

- إن العلاقة بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة تغيرت بشكل لا رجعة فيه. في حين إن إنسحاب المملكة المتحدة أدى إلى إنخفاض كبير في حجم السكان والوزن الإقتصادي للإتحاد، فقد أنتج قدراً كبيراً من التشريعات القانونية الدولية الجديدة، بما في ذلك إتفاقية الإنسحاب المطولة والسلسلة من إتفاقيات الإستمرارية للإتفاقيات المنتهية مع الدول في جميع أنحاء العالم، والمعاهدات والإتفاقيات الجديدة بشأن العلاقة المستقبلية بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة.

- لم يكن هناك قطيعة في العلاقات القانونية بين الإتحاد الأوروبي و المملكة المتحدة، فما يمكن ملاحظتهُ هو التحول التدريجي من مكانة المملكة المتحدة كدولة عضو في الإتحاد الأوروبي نحو مستقبل ما بعد إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي لتكون دولة مستقلة عنه.

- ويمكن أن نقر بتعقيدات الآثار القانونية لإنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي في العلاقات الخارجية ليس بالنسبة للإتحاد الأوروبي ولبريطانيا فحسب ولكن أيضاً للأطراف الثالثة. ففي هذا الصدد، ستكون عملية فك التشابك مؤلمة لاسيما مع عدم وجود سابقة في القانون الأوروبي والقانون الدولي.

- ومن المرجح أن تحتل المملكة المتحدة موقعاً مختلفاً، فسوف يتم التعامل مع العديد من هذه القضايا من خلال إتفاقية الإنسحاب التي أُبرمت بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي بشأن علاقتهما المستقبلية. والتي تتضمن أحكاماً تسمح لبعض من الإتفاقيات السابقة بالإستمرار في التطبيق فيما يتعلق بالمملكة المتحدة لفترة مُحددة يكون خلالها لدى المملكة المتحدة الوقت لإعادة ترتيب علاقاتها القانونية الخارجية، وستكون هناك إحتمالات للمملكة المتحدة لتتواءم مع السياسة الخارجية والأمنية للإتحاد الأوروبي والسياسات الخارجية الأخرى، وقد تستمر في المساهمة في المهام العسكرية للإتحاد الأوروبي. كل هذا، سيتم القيام به بصفتها عضواً من خارج الإتحاد الأوروبي.

ثانياً: المقترحات

- يجب أن تقوم الدولة العضو المنسحبة بإعادة التفاوض كلياً أو جزئياً على الإتفاقيات الدولية الحالية التي أبرمها الإتحاد الأوروبي بمفرده أو بالاشتراك مع الدول الأعضاء من أجل إعادة تأسيس أو إعادة تنظيم علاقتها مع الأطراف المتعاقدة الثالثة، من خلال عدم البدء بالضرورة من نقطة الصفر، ولكن ربما من مجموعة الحقوق والإلتزامات المتبقية بناءاً على أحكامها التي تظل سارية المفعول لنفسها. وبالإضافة إلى آثار الإنسحاب على الإتفاقيات الدولية فان مع بدء عملية إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ظهرت مجموعة من النزاعات القانونية والتي لعبَ فيها القانون الدولي ليس فقط "دور سد الثغرات" بل إستخدم طُرقاً جديدة لتأسيس علاقة جديدة بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي.

- ويبدو إن إنسحاب بريطانيا من الإتحاد لايمثل النهاية في طريق بريكست الطويل بل بداية فصل جديد من المفاوضات الممتدة لمعالجة الآثار القانونية التي ظهرت نتيجة إنسحاب بريطانيا من الإتحاد لغرض الوصول إلى إتفاقيات دولية تربط بريطانيا بالإتحاد الاوروبي والدول والمنظمات الدولية في المجالات السياسية والتجارية والأمنية وحقوق مواطني دول الإتحاد الأوروبي في بريطانيا والعكس، حيث إنهُ يتعين على المملكة المتحدة أن تبدأ من جديد في إعادة تطوير علاقاتها الدولية فيما يتعلق بجميع الإتفاقيات القائمة الخاصة بالإتحاد الأوروبي فقط، والإتفاقيات المختلطة (الثنائية والمتعددة الأطراف)، والإتفاقيات الصرفة او الخاصة بها، ففي حالة الإتفاقيات بين الدول الأعضاء، قد تتغير المواقف لأن المملكة المتحدة لم تعد ملزمة بالقواعد التي تقيد تعاون الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي فيما بينها.

الهوامش

(*) تقع المملكة المتحدة البريطانية في شمال قارة أوروبا. نظام الحكم فيها هو ملكي دستوري، وهي تتكون من أربع أقاليم انجلترا، اسكتلندا، ويلز وإيرلندا الشمالية وبعض الجزر الصغيرة، وتبلغ مساحتها (٢٤٢ ألف كلم)، تحتل المرتبة السابعة في عدد السكان على مستوى العالم حوالي (٦٨.٢٠٧.٠٠٠ مليون نسمة). أما الإقتصاد البريطاني فيعد خامس أكبر إقتصاد في العالم من حيث مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وثاني أكبر المراكز المالية في العالم، أدت الحربان العالميتان ونهاية الإمبراطورية إلى تقليص دورها لكن المملكة المتحدة لا تزال قوة إقتصادية وعسكرية، لها تأثير سياسي وثقافي كبير في جميع أنحاء العالم. أنظر:

United Kingdom profile - Overview - BBC News

(*) الإتحاد الأوروبي هو مجموعة من ٢٧ دولة في أوروبا. اجتمعت هذه الدول لجعل الأمور أفضل وأسهل وأكثر أماناً للناس. اتفقوا على العمل معا ومساعدة بعضهم البعض. جاءت فكرة إنشاء الإتحاد الأوروبي بعد حربين كبيرتين وقعت في أوروبا. ورأت دول في أوروبا ان من الأفضل العمل معاً وليس القتال ضد بعضها البعض. في البداية، بدأت ٦ دول فقط في أوروبا العمل معاً هي (بلجيكا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا) وسرعان ما انضمت إليهم المزيد من الدول في أوروبا وتم تشكيل الإتحاد الأوروبي. الذي يتكون في الوقت الحاضر من ٢٧ دولة وهي (النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد) وفي حزيران ٢٠١٦ قررت المملكة المتحدة على أن لاتكون جزءاً من الإتحاد الأوروبي. لذلك من ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ لم تعد المملكة المتحدة جزءاً من الإتحاد الأوروبي. أُنظر:

Easy to read - The European Union | European Union (europa.eu)

(*) إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي يعني توقف المملكة المتحدة عن كونها دولة عضو في الإتحاد الأوروبي وتوقف خضوعها لترتيبات الانتقال أو التنفيذ المنصوص عليها في الجزء ٤ من إتفاقية الإنسحاب بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي التي تم التفاوض عليها بموجب المادة ٥٠ الفقرة ٢ من معاهدة الإتحاد الأوروبي التي تحدد الترتيبات الخاصة بإنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي (حيث يتم تمديد هذه الترتيبات من وقت لآخر).أُنظر:

Definition of Brexit, https://www.lawinsider.com/dictionary/brexit

(i) HAROLD D. CLARKE, MATTHEW GOODWIN AND PAUL WHITELEY, WHY BRITAIN VOTED TO LEAVE THE EUROPEAN UNION, CAMPRIDGE UNIVERSITY PRESS, 2019, P.177.

(ii) CONSEQUENCES OF BREXIT FOR INTERNATIONAL AGREEMENTS CONCLUDED BY THE EU AND ITS MEMBER STATES, https://www.researchgate.net/publication/324171361_CONSEQUENCES_OF_BREXIT_FOR_INTERNATIONAL_AGREEMENTS_CONCLUDED_BY_THE_EU_AND_ITS_MEMBER_STATES

(iii) عبد الرؤوف بسيوني، المفوضية الأوروبية، الحكومة المركزية للإتحاد الأوروبي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢، ص٢٥.

(iv) Historical events in the European integration process (1945–2014).
The Single European Act (SEA) - Historical events in the European integration process (1945–2014) (cvce.eu)

(v) Opinion 2/15 on the Free Trade Agreement between the European Union and the Republic of Singapore ،EU:C:2017:376.
https://www.researchgate.net/publication/324171361_CONSEQUENCES_OF_BREXIT

_FOR_INTERNATIONAL_AGREEMENTS_CONCLUDED_BY_THE_EU_AND_ITS_MEMBER_STATES

(vi) Michelle Cini and Nieves Pérez-Solórzano Borragán, European union Politics, Oxford University Press; 6th edition, 2019, P.156.

(vii) هشام صاغور، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، ط١، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص٥٩.

(viii) صلاح الدين حسن السيسي، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٣٠٠.

(ix) أبو الخير أحمد عطية عمر، النظام المؤسساتي للإتحاد الأوروبي، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٤٥، ٤٦.

(x) Ramses A. Wessel, CONSEQUENCES OF BREXIT FOR INTERNATIONAL AGREEMENTS CONCLUDED BY THE EU AND ITS MEMBER STATES, https://www.researchgate.net/publication/324171361_CONSEQUENCES_OF_BREXIT_FOR_INTERNATIONAL_AGREEMENTS_CONCLUDED_BY_THE_EU_AND_ITS_MEMBER_STATES

(xi) UK replacement of the EU's external agreements after Brexit hhttps://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp8370/#:~:text=The%20EU%20has%20over%20a,when%20it%20leaves%20the%20EU

(xii) The consequences of a British exit from the European Union https://europeanmovement.eu/wpcontent/uploads/2016/05/EMI_16_PolicyPosition_Brexit_17_VIEW_FINAL.pdf

(xiii) POST-WITHDRAWAL LEGAL IMPLICATIONS OF INTERNATIONAL AGREEMENTS CONCLUDED WITHIN THE FRAMEWORK OF THE EU LEGAL ORDER FOR THE WITHDRAWING MEMBER STATE https://dergipark.org.tr/en/pub/aacd/issue/56074/770858

(xiv) UK Post-Brexit Trade Agreements and Devolution, https://pureadmin.qub.ac.uk/ws/portalfiles/portal/139099647/Billy_Melo_Araujo_CETLS.pdf

(xv) محمد الكردي، مستقبل الإتحاد الأوروبي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣، ص٢٣٢.

(xvi) Brexit and International Law: Disentangling Legal Orders, https://scholarlycommons.law.emory.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1013&context=eilr-recent-developments

(xvii) خليل حسين، الطلاق البريطاني الأوروبي البائن، مركز الخليج، الشارقة، ٢٠١٦، ص٤٠.

(xviii) Brexit, the EU-UK Withdrawal Agreement, and Global Treaty (Re-)Negotiations, Brexit, the EU-UK Withdrawal Agreement, and Global Treaty (Re-)Negotiations | American Journal of International Law | Cambridge Core

(xix) Mixed Agreements as a Technique for Organizing the International Relations of the European Community and its Member States, https://www.amazon.com/Agreements-Technique-Organizing-International-Monographs/dp/904111713X

(*) تفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار - United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS) دخلت معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار المبرمة في عام ١٩٨٢ حيز التنفيذ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٤، وهي إتفاقية دولية توفر إطار قانوني متكامل لألية الانتفاع بمياه البحار والمحيطات في العالم، وهي تضمن الحفاظ على الموارد البيئية والبحرية وكذلك الانتفاع العادل لتلك الموارد. كما تعالج المعاهدة المسائل المتعلقة بسيادة الدول على البحار والمحيطات وحق الانتفاع في المناطق البحرية والحقوق المتعلقة بالملاحة. في ١٠ كانون الثاني ٢٠١٤ كان عدد الدول المصدقة على المعاهدة والمنضمة إليها هو ١٦٦ دولة. أُنظر:

What is UNCLOS?

https://www.marineinsight.com/maritime-law/nautical-law-what-is-unclos/

)[xx](Brexit, the EU-UK Withdrawal Agreement, and Global Treaty (Re-)Negotiations https://www.cambridge.org/core/journals/american-journal-of-international-law/article/abs/brexit-the-euuk-withdrawal-agreement-and-global-treaty-renegotiations/CDCE0B8A50295EFC16F1AADA8FED3B88#fn40

([xxi]) بدأت الحكومة البريطانية استخدام عبارة "المملكة المتحدة العالمية" بعد فترة وجيزة من إستفتاء عام ٢٠١٦ على حد تعبير رئيسة الوزراء آنذاك تيريزا ماي: "رؤيتنا الطموحة لالمملكة المتحدة بعد إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي". وأكد بوريس جونسون، وزير الخارجية أنذاك، متحدثاً في نفس العام، عزم الحكومة على الإستمرار في إدارة "سياسة خارجية عالمية حقيقية". وفي شباط ٢٠٢٠، وصف دومينيك راب، وزير الخارجية، رؤية الحكومة لـ "المملكة المتحدة عالمية حقاً" على أنها تتكون من ثلاث ركائز: الركيزة الأولى لاستراتيجيتنا لالمملكة المتحدة العالمية هي الإستمرار في إثبات أننا أفضل الحلفاء والأصدقاء مع جيراننا الأوروبيين. الركيزة التالية لاستراتيجيتنا العالمية لالمملكة المتحدة ستكون دور المملكة المتحدة كبطل نشط للتجارة الحرة والمفتوحة. وأخيراً ، الركيزة الثالثة لالمملكة المتحدة العالمية ستكون المملكة المتحدة كقوة أقوى من أجل الخير في العالم. أُنظر: Global Britain, https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cdp-2021-0002/

)[xxii](BREXIT AND BEYOND, https://ukandeu.ac.uk/wp-content/uploads/2021/01/Brexit-and-Beyond-report-compressed.pdf

)[xxiii] (BREXIT: Causes and Consequences, https://mail.google.com/mail/u/0/?hl=en-GB#inbox/FMfcgxwLtQRHzQzFqDtJmRFzjBTdVlbX?projector=1&messagePartId=0.1

)[xxiv](Oonagh E. Fitzgerald & Eva Lein, Complexity's Embrace the international law implications of Brexit, British Institute of International and Comparative Law BIICL, 2018, P47-70.

)[xxv](HAROLD D. CLARKE, MATTHEW GOODWIN AND PAUL WHITELEY, WHY BRITAIN VOTED TO LEAVE THE EUROPEAN UNION, CAMPRIDGE UNIVERSITY PRESS, 2019, P.190-194.

)[xxvi](What does Global Britain mean in practice? https://ukandeu.ac.uk/what-does-global-britain-mean-in-practice/

)[xxvii](Brexit, the EU-UK Withdrawal Agreement, and Global Treaty (Re-)Negotiations, Brexit, the EU-UK Withdrawal Agreement, and Global Treaty (Re-)Negotiations | American Journal of International Law | Cambridge Core

([xxviii])Li Lei, Legal analysis of Brexit and its impact on China : https://www.ixueshu.com/document/a1a89c49bc6bff80db42e5b91588f3df318947a18e7f9386.html

)[xxix](Brexit, the EU-UK Withdrawal Agreement, and Global Treaty (Re-)Negotiations, Brexit, the EU-UK Withdrawal Agreement, and Global Treaty (Re-)Negotiations | American Journal of International Law | Cambridge Core

)[xxx](Brexit: What is the transition period؟ https://www.bbc.com/news/uk-politics-50838994

)[xxxi](Brexit—introduction to the Withdrawal Agreement, https://www.lexisnexis.co.uk/legal/guidance/brexit-introduction-to-the-withdrawal-agreement

)[xxxii](Barnier: Brexit deal negotiations like climbing a mountain,

https://www.bbc.com/news/uk-politics-50007206

)[xxxiii](Brexit – the potential impact on the UK's legal system, https://www.taylorwessing.com/download/article-brexit-uk-legal-system.html

)[xxxiv](Ye Fen, Analysis of the Legal Impact of Brexit， http://www.cnki.com.cn/Article/CJFDTOTAL-FZSL201831005.htm

)[xxxv](POST-WITHDRAWAL LEGAL IMPLICATIONS OF INTERNATIONAL AGREEMENTS CONCLUDED WITHIN THE FRAMEWORK OF THE EU LEGAL ORDER FOR THE WITHDRAWING MEMBER STATE, https://dergipark.org.tr/en/pub/aacd/issue/56074/770858

)[xxxvi](Brexit, the EU-UK Withdrawal Agreement, and Global Treaty (Re-)Negotiations. https://www.cambridge.org/core/journals/american-journal-of-international-law/article/brexit-the-euuk-withdrawal-agreement-and-global-treaty-renegotiations/CDCE0B8A50295EFC16F1AADA8FED3B88

)[xxxvii](The Impact of Brexit on the EU's International Agreements https://www.ceps.eu/ceps-publications/impact-brexit-eus-international-agreements/

)[xxxviii](Professor Catherine Barnard, Where does Brexit leave UK Laws? Where does Brexit leave UK law? | UK in a changing Europe (ukandeu.ac.uk)

)[xxxix](CONSEQUENCES OF BREXIT FOR INTERNATIONAL AGREEMENTS CONCLUDED BY THE EU AND ITS MEMBER STATES, https://www.researchgate.net/publication/324171361_CONSEQUENCES_OF_BREXIT_FOR_INTERNATIONAL_AGREEMENTS_CONCLUDED_BY_THE_EU_AND_ITS_MEMBER_STATES

)[xl](Andrea Biondi, Patrick J. Birkinshaw and Maria Kendrick, Beexit:the legal implications, Wolters Kluwer, first published, 2019, P270-272.

)[xli](Brexit and International Law: Disentangling Legal Orders, https://scholarlycommons.law.emory.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1013&context=eilr-recent-developments

)[xlii](David Thorneloe, Retained EU law in the UK after Brexit, https://www.pinsentmasons.com/out-law/guides/retained-eu-law-uk-after-brexit

)[xliii](Brexit, the EU-UK Withdrawal Agreement, and Global Treaty (Re-)Negotiations, https://www.cambridge.org/core/journals/american-journal-of-international-law/article/abs/brexit-the-euuk-withdrawal-agreement-and-global-treaty-renegotiations/CDCE0B8A50295EFC16F1AADA8FED3B88#fn40

)[xliv](Ilona Petryk, BREXIT: Causes and Consequences https://mail.google.com/mail/u/0/?hl=en-GB#inbox/FMfcgxwLtQRHzQzFqDtJmRFzjBTdVlbX?projector=1&messagePartId=0.1

)[xlv](Brexit-and-Beyond-report-compressed, https://ukandeu.ac.uk/wp-content/uploads/2021/01/Brexit-and-Beyond-report-

compressed.pdf

)[xlvi](Brexit – the potential impact on the UK's legal system،
https://www.taylorwessing.com/download/article-brexit-uk-legal-system.html

([xlvii]) المادة ٥٤ من إتفاقية فينا لقانون المعاهدات
يجوز أن يتم انقضاء المعاهدة أو إنسحاب طرف منها:
(أ) وفقاً لنصوص المعاهدة؛ أو
(ب) في أي وقت برضا جميع أطرافها بعد التشاور مع الدول المتعاقدة الأخرى.
http://hrlibrary.umn.edu/arabic/viennaLawTreatyCONV.html

([xlviii]) أنظر المادة ٥٦ من إتفاقية فينا لقانون المعاهدات.
لا تكون المعاهدة التي لا تحتوي على نص بشأن انقضائها أو نقضها أو الإنسحاب منها خاضعة للنقض أو الإنسحاب إلا:
(أ) إذا ثبت أن نية الأطراف قد اتجهت نحو إقرار إمكانية النقض أو الإنسحاب؛ أو
(ب) إذا كان حق النقض أو الإنسحاب مفهوماً ضمناً من طبيعة المعاهدة.
٢- على الطرف الراغب في نقض المعاهدة أو الإنسحاب منها عملاً بالفقرة (١) أن يفصح عن نيته هذه بإخطار مدته أثنى عشر شهراً على الأقل.
http://hrlibrary.umn.edu/arabic/viennaLawTreatyCONV.html

)[xlix](Leaving the EU? The Legal Impact of "Brexit" on the United Kingdom,
https://www.birmingham.ac.uk/Documents/college-artslaw/law/iel/leaving-EU-legal-impact-brexit-gee-rubini-trybus.pdf

)[l](Brexit and International Law: Disentangling Legal Orders,
https://law.emory.edu/eilr/recent-developments/volume-31/essays/brexit-international-law-disentangling-legal-orders.html

)li(Oonagh E. Fitzgerald & Eva Lein, Complexity's Embrace the international law implications of Brexit, British Institute of International and Comparative Law BIICL, 2018, P325-327.

)[lii](Bilateral Investment Treaty (BITS) and EU Law,
https://www.researchgate.net/publication/228148786_Bilateral_Investment_Treaty_BITS_and_EU_Law

)liii(Michael Dougan, the UK after, Brexit legal and policy challenges, Intersentia, Cambridge, first published, 2017, P295-298.

)[liv](CONSEQUENCES OF BREXIT FOR INTERNATIONAL AGREEMENTS CONCLUDED BY THE EU AND ITS MEMBER STATES,
https://www.researchgate.net/publication/324171361_CONSEQUENCES_OF_BREXIT_FOR_INTERNATIONAL_AGREEMENTS_CONCLUDED_BY_THE_EU_AND_ITS_MEMBER_STATES

([lv]) يمارس الإتحاد الأوروبي الرقابة المعيارية على الدول الأعضاء التي تعمل بعد ذلك كوكلاء للإتحاد وليس لحسابها الخاص عند تنفيذ قانون الإتحاد الأوروبي. أُنظر:
CONSEQUENCES OF BREXIT FOR INTERNATIONAL AGREEMENTS CONCLUDED BY THE EU AND ITS MEMBER STATES,
https://www.researchgate.net/publication/324171361_CONSEQUENCES_OF_BREXIT_FOR_INTERNATIONAL_AGREEMENTS_CONCLUDED_BY_THE_EU_AND_ITS_MEMBER_STATES

)[lvi](CONSEQUENCES OF BREXIT FOR INTERNATIONAL AGREEMENTS

CONCLUDED BY THE EU AND ITS MEMBER STATES, https://www.researchgate.net/publication/324171361_CONSEQUENCES_OF_BREXIT_FOR_INTERNATIONAL_AGREEMENTS_CONCLUDED_BY_THE_EU_AND_ITS_MEMBER_STATES

[lvii](Brexit – the potential impact on the UK's legal system, https://www.taylorwessing.com/download/article-brexit-uk-legal-system.html

(*) إتفاقية شنغن (Schengen Agreement) هي معاهدة تاريخية متعددة الأطراف تسمح بحرية السفر والتنقل داخل وعبر الدول الأعضاء فيها. ترتب على هذه الإتفاقية ظهور منطقة شنغن والتي تشكّلت من ٢٦ دولة أوروبية إتفقت على إلغاء الرقابة على الحدود الداخلية فيما بينها أمام المسافرين الذين يعبرون بين حدود تلك الدول التي تتشارك معاً في سياسة تأشيرات موحدة. أُنظر:

https://www.schengenvisainfo.com/schengen-agreement/

(*) إتفاقية دبلن (The Dublin Convention) تم التوقيع عليها في دبلن/أيرلندا في ١٥ حزيران ١٩٩٠، أن الإتفاقية كانت مفتوحة فقط للإنضمام من قبل الدول الأعضاء في المجموعات الأوروبية، وأبرمت الدول غير الأعضاء إتفاقية مع المفوضية الأوروبية في عام ٢٠٠١ لتطبيق أحكام الإتفاقية في أراضيها. تم اعتماد لائحة دبلن الثانية في عام ٢٠٠٣ ، لتحل محل إتفاقية دبلن في جميع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي باستثناء الدنمارك، التي لديها خيار عدم المشاركة في تنفيذ اللوائح في مجال الحرية والأمن والعدالة. دخلت إتفاقية مع الدنمارك بشأن تمديد تطبيق اللائحة إلى الدنمارك حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٦. كما مدد بروتوكول منفصل إتفاقية أيسلندا-النرويج إلى الدنمارك في عام ٢٠٠٦. تم تمديد أحكام اللائحة أيضاً من خلال معاهدة إلى الدول غير الأعضاء سويسرا في ١ آذار ٢٠٠٨ ، والتي صوتت في ٥ حزيران ٢٠٠٥ بنسبة ٥٤.٦ ٪ للتصديق عليها، وليختنشتاين في ١ نيسان ٢٠١١. وبعد ذلك، جعل البروتوكول هذه الإتفاقية تنطبق أيضاً على الدنمارك. وفي ٣ كانون الأول ٢٠٠٨، اقترحت المفوضية الأوروبية تعديلات على لائحة دبلن، مما خلق فرصة لإصلاح نظام دبلن. تمت الموافقة على لائحة دبلن III (رقم ٢٠١٣/٦٠٤) في حزيران ٢٠١٣ ، لتحل محل لائحة دبلن II ، وتنطبق على جميع الدول الأعضاء باستثناء الدنمارك. دخل حيز التنفيذ في ١٩ تموز ٢٠١٣. وهو يقوم مبدأ أن الدولة العضو الأولى التي يتم فيها تخزين بصمات الأصابع أو تقديم طلب اللجوء هي المسؤولة عن طلب اللجوء الخاص بشخص ما. وفي تموز ٢٠١٧، أيدت محكمة العدل الأوروبية لائحة دبلن، معلنة أنها لا تزال قائمة على الرغم من التدفق الكبير لعام ٢٠١٥، مما يمنح الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي الحق في نقل المهاجرين إلى أول دولة يدخلون فيها إلى الإتحاد الأوروبي. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لإتفاقية دبلن في منع مقدم الطلب من تقديم طلبات في دول أعضاء متعددة. والهدف الآخر هو تقليل عدد طالبي اللجوء الذين يتم نقلهم من دولة عضو إلى دولة عضو. الدولة التي يتقدم فيها طالب اللجوء أولاً للحصول على اللجوء هي المسؤولة إما عن قبول أو رفض الطلب، ولا يجوز للطالب إعادة العملية في ولاية قضائية أخرى. أُنظر:

The Dublin Convention, Regulation, definition. https://www.lawinsider.com/dictionary/the-dublin-convention-regulation

[lviii] عبد الرؤوف بسيوني، المفوضية الأوروبية، الحكومة المركزية للإتحاد الأوروبي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢،ص٣٧.

[lix] نبيه الأصفهاني، أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٨، ٢٠١٢، ص ١٣٤-١٣٧.

(*) منطقة شنغن (Schengen Area) منطقة تضم ٢٦ دولة أوروبية، والتي ألغت جواز السفر وضوابط الهجرة على الحدود المشتركة الداخلية بينهما. وهي بمثابة دولة واحدة لأغراض السفر الدولي، مع وجود سياسة تأشيرات مشتركة. وسميت بمنطقة شنغن بعد أن تم الانتهاء من إتفاق شنغن. ألغت الدول في منطقة شنغن الرقابة على الحدود الداخلية مع أعضاء دول شنغن الأخرى، وتعزيز الرقابة على الحدود الخارجية مع الدول غير الأعضاء في شنغن. تتألف منطقة شنغن من ٢٦ دولة، اثنان وعشرون منها هي من دول الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى أربع دول أعضاء في رابطة التجارة الحرة الأوروبية (أيسلندا، وليختنشتاين، والنرويج، وسويسرا)، هذه الدول مجتمعة تشكل منطقة شنغن. هناك ست دول تنتمي للإتحاد الأوروبي لكنها ليست ضمن منطقة شنغن، هذه الدول هي بلغاريا، كرواتيا، قبرص، رومانيا، أيرلندا والمملكة المتحدة، الدول الأربعة الأولى ملزمة قانونيا للإنضمام إلى منطقة شنغن وتسعى من أجل ذلك، في حين أن أيرلندا والمملكة المتحدة قررتا عدم الإنضمام إلى هذه المنطقة. كما توجد أيضاً

ثلاث دول صغيرة هي بحكم الأمر الواقع ضمن هذه المنطقة لأنها لا تملك السيطرة على حدودها مع دول المنطقة وهي موناكو وسان مارينو والفاتيكان. أُنظر:

Schengen Area, https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/borders-and-visas/schengen_en

[lx] CONSEQUENCES OF BREXIT FOR INTERNATIONAL AGREEMENTS CONCLUDED BY THE EU AND ITS MEMBER STATES, https://www.researchgate.net/publication/324171361_CONSEQUENCES_OF_BREXIT_FOR_INTERNATIONAL_AGREEMENTS_CONCLUDED_BY_THE_EU_AND_ITS_MEMBER_STATES

[lxi] محمد مصطفى كمال، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٤٠ .

[*] لائحة دبلن الثالثة (Dublin III Regulation) تمت الموافقة على لائحة دبلن الثالثة المرقمة (٢٠١٣/٦٠٤) في حزيران ٢٠١٣ ، لتحل محل لائحة دبلن الثانية، دخل حيز التنفيذ في ١٩ تموز ٢٠١٣. تنطبق لائحة دبلن الثالثة على ٢٧ دولة عضو في الإتحاد الأوروبي ، وأيسلندا ، والنرويج ، وليختنشتاين ، وسويسرا. وإستمرت في التطبيق على المملكة المتحدة حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١. وهي تقوم على مبدأ أن الدولة العضو الأولى التي يتم فيها تخزين بصمات الأصابع أو تقديم طلب اللجوء هي المسؤولة عن طلب اللجوء الخاص بشخص ما. أُنظر:

Dublin III Regulation, https://www.citizensinformation.ie/en/moving_country/asylum_seekers_and_refugees/the_asylum_process_in_ireland/dublin_convention.html

[*] نظام اللجوء الأوروبي المشترك (GEAS) يعمل الإتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٩٩ على إنشاء هذا النظام . صدرت منذ ذلك الوقت العديد من الإجراءات القانونية في مجالات اللجوء و اللاجئين. هذه الاجراءات تُشكِل القاعدة الأساسية لحماية اللاجئين والتعاون بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي. أُنظر:

The Common European Asylum System – CEAS https://www.bamf.de/EN/Themen/AsylFluechtlingsschutz/EuropaeischerKontext/GEAS/geas-node.html;jsessionid=7A39D348230FEC135101D5C8867016EE.internet562

[lxii] صلاح الدين حسن السيسي، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٧، ص٤٦.

[lxiii] محمد المقداد وصايل السرحان، الإتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنة الدولي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص٥٥.

[lxiv] ناظم عبد الواحد جاسور، الوحدة الأوروبية والوحدة العربية، دار المجدلأوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص٧٧.

[lxv] غسان العزي، اليورو ومستقبل الإتحاد الأوروبي، مجلة الدفاع الوطني، بيروت، العدد٤٠، ٢٠٠٢، ص١٣٢.

[lxvi] خليل حسين، الطلاق البريطاني الأوروبي البائن، مركز الخليج، الشارقة، ٢٠١٦، ص٤٠.

[lxvii] إبراهيم محمد العنابي، مجلس أوروبا، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤، ص٧٩.

[lxviii] محمد المقداد وصايل السرحان، مصدر سبق ذكرهُ، ص٥٧.

[lxix] عماد جاد، الإتحاد الأوروبي من التعاون الإقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١، ص٨٦.

[lxx] صدام مرير الجميلي، الإتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكرهُ، ص١٦٧.

[lxxi] إبراهيم محمد العنابي، مصدر سبق ذكرهُ، ص١٢٠.

[lxxii] كارن أبو الخير، مصدر سبق ذكرهُ، ص١٦٦.

[lxxiii] محمد المقداد وصايل السرحان، الإتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي، مصدر سبق ذكرهُ، ص٦٧.

[lxxiv] إبراهيم محمد العنابي، مجلس أوروبا، مصدر سبق ذكرهُ، ص١٨٢.

[lxxv]Michael Dougan, the UK after, Brexit legal and policy challenges, Intersentia, Cambridge, first published, 2017, P295-298.

[lxxvi] أنشأ الإتحاد الأوروبي نظام اللجوء الأوروبي المشترك عام ١٩٩٩ ، (CEAS). وفي عام ٢٠٢٠ اقترحت المفوضية الأوروبية إصلاح النظام من خلال نهج شامل لسياسة الهجرة واللجوء على أساس ثلاث ركائز رئيسية:

إجراءات اللجوء والعودة الفعالة، التضامن ونصيب عادل من المسؤولية وتعزيز الشراكات مع بلدان ثالثة. أُنظر:
Common European Asylum System،
https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/asylum_en.

(*) European Dactyloscopy Systemهي قاعدة بيانات بصمات اللجوء في الإتحاد الأوروبي، يحتوي على بصمات أصابع جميع طالبي اللجوء من كل دولة عضو، بالإضافة إلى بصمات الأشخاص الذين تم القبض عليهم في معبر حدودي غير نظامي. يتمثل دورها الأساسي في المساعدة في تحديد الدولة العضو المسؤولة عن فحص طلب اللجوء المقدم في الإتحاد الأوروبي وبالتالي تنفيذ "لائحة دبلن". أُنظر:
What is EURODAC?
http://www.thalesgroup.com/en/markets/digital-identity-and-security/government/customer-cases/eurodac

(lxxvii) Brexit: the end of the Dublin III Regulation in the UK,
https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-9031/

(*) مكتب دعم اللجوء الأوروبي (EASO) وكالة تم إنشاؤها بموجب لائحة الإتحاد الأوروبي رقم ٢٠١٠/٤٣٩ لزيادة تعاون الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بشأن اللجوء، وتحسين تنفيذ نظام اللجوء الأوروبي المشترك، ودعم الدول الأعضاء الواقعة تحت ضغط تدفقات اللجوء اليها. أُنظر:
EUROPEAN ASYLUM SUPPORT OFFICE, https://www.easo.europa.eu/

(lxxviii) Jennifer A. Hillman and Gray Horlick, Legal Aspects of Brexit, Institute of International Economic Law, 2017, P249-265.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المصادر باللغة العربية

أ. الكتب:

١- إبراهيم محمد العنابي، مجلس أوروبا، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤.

٢- أبو الخير أحمد عطية عمر، النظام المؤسساتي للإتحاد الأوروبي، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٣- خليل حسين، الطلاق البريطاني الأوروبي البائن، مركز الخليج، الشارقة، ٢٠١٦.

٤- صدام المرير الجميلي، الإتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل، بيروت، ٢٠١٨.

٥- صلاح الدين حسن السيسي، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٧.

٦- عبد الرؤوف بسيوني، المفوضية الأوروبية، الحكومة المركزية للإتحاد الأوروبي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢.

٧- عماد جاد، الإتحاد الأوروبي من التعاون الإقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١.

٨- غسان العزي، اليورو ومستقبل الإتحاد الأوروبي، مجلة الدفاع الوطني، بيروت، العدد٤٠، ٢٠٠٢.

٩- كارن أبو الخير، تحولات كبرى: مرحلة ما بعد إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢.

١٠- محمد الكردي، مستقبل الإتحاد الأوروبي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣.

١١- محمد المقداد وصايل السرحان، الإتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنة الدولي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.

١٢- محمد مصطفى كمال، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢.

١٣- ناظم عبد الواحد جاسور، الوحدة الأوروبية والوحدة العربية، دار المجدلأوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.

١٤- هشام صاغور، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، ط١، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١٠.

ب. المجلات:

١- نبيه الأصفهاني، أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، بحث منشور في مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٨، ٢٠١٤.

ج. المواقع الالكترونية:

١- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي (OECD) http://tfig.itcilo.org/AR/contents/org-oecd.htm

٢- إتفاقية فينا لقانون المعاهدات http://hrlibrary.umn.edu/arabic/viennaLawTreatyCONV.html

ثالثاً: المصادر باللغة الانكليزية

1. Andrea Biondi, Patrick J. Birkinshaw and Maria Kendrick, Beexit:the legal implications, Wolters Kluwer, first published, 2019, P270-272.
2. Barnier: Brexit deal negotiations like climbing a mountain, https://www.bbc.com/news/uk-

politics-50007206

3. Bilateral Investment Treaty (BITS) and EU Law, https://www.researchgate.net/publication/228148786_Bilateral_Investment_Treaty_BITS_and_EU_Law.
4. Brexit – the potential impact on the UK's legal system , https://www.taylorwessing.com/download/article-brexit-uk-legal-system.html
5. Brexit and Beyond, https://ukandeu.ac.uk/wp-content/uploads/2021/01/Brexit-and-Beyond-report-compressed.pdf.
6. Brexit and International Law: Disentangling Legal Orders, https://scholarlycommons.law.emory.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1013&context=eilr-recent-developments
7. Brexit, the EU-UK Withdrawal Agreement, and Global Treaty (Re-)Negotiations, Brexit, the EU-UK Withdrawal Agreement, and Global Treaty (Re-)Negotiations | American Journal of International Law | Cambridge Core
8. BREXIT: Causes and Consequences, https://mail.google.com/mail/u/0/?hl=en-GB#inbox/FMfcgxwLtQRHzQzFqDtJmRFzjBTdVlbX?projector=1&messagePartId=0.1
9. Brexit: the end of the Dublin III Regulation in the UK, https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-9031/
10. Brexit: What is the transition period? https://www.bbc.com/news/uk-politics-50838994
11. Brexit-and-Beyond-report-compressed, https://ukandeu.ac.uk/wp-content/uploads/2021/01/Brexit-and-Beyond-report-compressed.pdf.
12. Brexit—introduction to the Withdrawal Agreement,

https://www.lexisnexis.co.uk/legal/guidance/brexit-introduction-to-the-withdrawal-agreement

13. Common European Asylum System , https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/asylum_en.
14. Ramses A. Wessel, CONSEQUENCES OF BREXIT FOR INTERNATIONAL AGREEMENTS CONCLUDED BY THE EU AND ITS MEMBER STATES, https://www.researchgate.net/publication/324171361_CONSEQUENCES_OF_BREXIT_FOR_INTERNATIONAL_AGREEMENTS_CONCLUDED_BY_THE_EU_AND_ITS_MEMBER_STATES
15. David Thorneloe, Retained EU law in the UK after Brexit, https://www.pinsentmasons.com/out-law/guides/retained-eu-law-uk-after-brexit
16. Definition of Brexit https://www.lawinsider.com/dictionary/brexit
17. Dublin III Regulation, https://www.citizensinformation.ie/en/moving_country/asylum_seekers_and_refugees/the_asylum_process_in_ireland/dublin_convention.html
18. Easy to read - The European Union | European Union (europa.eu) , https://europa.eu/european-union/about-eu/easy-to-read_en
19. Global Britain, https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cdp-2021-0002/
20. Harold D. Clarke, Matthew Goodwin and Paul Whiteley, Why Britain Voted to Leave The European Union, Campridge University Press, 2019.
21. Historical events in the European integration process (1945–2014), The Single European Act (SEA) https://www.cvce.eu/en/collections/unit-content/-/unit/02bb76df-d066-4c08-a58a-d4686a3e68ff/c5c70c4a-898e-4eeb-96d2-94c7091dd293

22. Leaving the EU? The Legal Impact of "Brexit" on the United Kingdom, https://www.birmingham.ac.uk/Documents/college-artslaw/law/iel/leaving-EU-legal-impact-brexit-gee-rubini-trybus.pdf
23. Maastricht Treaty, https://www.investopedia.com/terms/m/maastricht-treaty.asp
24. Michael Dougan, the UK after, Brexit legal and policy challenges, Intersentia, Cambridge, first published, 2017, P295-298.
25. Michelle Cini and Nieves Pérez-Solórzano Borragán, European union Politics, Oxford University Press; 6th edition, 2019, P.156.
26. Mixed Agreements as a Technique for Organizing the International Relations of the European Community and its Member States, https://www.amazon.com/Agreements-Technique-Organizing-International-Monographs/dp/904111713X
27. Oonagh E. Fitzgerald & Eva Lein, Complexity's Embrace the international law implications of Brexit, British Institute of International and Comparative Law BIICL, 2018, P325-327.
28. Opinion 2/15 on the Free Trade Agreement between the European Union and the Republic of Singapore ،EU:C:2017:376. CONSEQUENCES OF BREXIT FOR INTERNATIONAL AGREEMENTS CONCLUDED BY THE EU AND ITS MEMBER STATES,https://www.researchgate.net/publication/324171361_CONSEQUENCES_OF_BREXIT_FOR_INTERNATIONAL_AGREEMENTS_CONCLUDED_BY_THE_EU_AND_ITS_MEMBER_STATES
29. POST-WITHDRAWAL LEGAL IMPLICATIONS OF INTERNATIONAL AGREEMENTS CONCLUDED WITHIN THE FRAMEWORK OF THE EU LEGAL ORDER FOR THE WITHDRAWING MEMBER STATE

https://dergipark.org.tr/en/pub/aacd/issue/56074/770858

30. Professor Catherine Barnard, Where does Brexit leave UK Laws? https://ukandeu.ac.uk/where-does-brexit-leave-uk-law/
31. Schengen Agreement, https://www.schengenvisainfo.com/schengen-agreement/.
32. Schengen Area, https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/borders-and-visas/schengen_en.
33. The Common European Asylum System – CEAS https://www.bamf.de/EN/Themen/AsylFluechtlingsschutz/EuropaeischerKontext/GEAS/geas-node.html;jsessionid=7A39D348230FEC135101D5C8867016EE.internet562.
34. The consequences of a British exit from the European Union， https://europeanmovement.eu/wpcontent/uploads/2016/05/EMI_16_PolicyPosition_Brexit_17_VIEW_FINAL.pdf
35. The Dublin Convention, The Dublin Convention, Regulation, definition. https://www.lawinsider.com/dictionary/the-dublin-convention-regulation.
36. The Impact of Brexit on the EU's International Agreements https://www.ceps.eu/ceps-publications/impact-brexit-eus-international-agreements/
37. UK Post-Brexit Trade Agreements and Devolution, https://pureadmin.qub.ac.uk/ws/portalfiles/portal/139099647/Billy_Melo_Araujo_CETLS.pdf.
38. UK replacement of the EU's external agreements after Brexit hhttps://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp8370/#:~:text=The%20EU%20has%20over%20a,when%20it%20leaves%20the%20EU.

39. United Kingdom profile - Overview - BBC News, https://www.bbc.com/news/world-europe-18023389
40. United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS) What is UNCLOS? https://www.marineinsight.com/maritime-law/nautical-law-what-is-unclos/
41. What does Global Britain mean in practice? https://ukandeu.ac.uk/what-does-global-britain-mean-in-practice/
42. Jennifer A. Hillman and Gray Horlick, Legal Aspects of Brexit, Institute of International Economic Law

رابعاً: المصادر باللغة الصينية

1. Li Lei, Legal analysis of Brexit and its impact on China : https://www.ixueshu.com/document/a1a89c49bc6bff80db42e5b91588f3df318947a18e7f9386.html
2. Ye Fen, Analysis of the Legal Impact of Brexit , http://www.cnki.com.cn/Article/CJFDTOTAL-FZSL201831005.htm

Abstract

Prior to the Brexit referendum on June 23rd, 2016, there had always been a perceived ‘semi- separation’ of the UK and the European Union. This was true both physically and philosophically, however the subsequent result to leave the European Union was a surprise to the incumbent Conservative Party and indeed the main opposition parties.

There is no doubt that Britain's decision to exit from the European Union was one of the most important political, economic, and legally challenging events in 2016, in Europe in particular, and in the world in general. Britain's exit from the European Union has been considered and studied by many jurists and legal experts. Many have described Britain's exit from the European Union as akin to climbing a mountain and a leap into the unknown, and these difficulties require that they be addressed in a legal framework through various agreements between the relevant parties.

It is difficult to assess the success or otherwise of Brexit, either to Britain or to the European Union. Many of the legal reforms and trade agreements that the British had hoped to enact have been somewhat deflected due to the Covid Pandemic and a further complication in assessing Brexit has arisen with the conflict in Ukraine.

With regards to immigration laws (one of the main reasons that Britons voted for Brexit) there is no doubt that Britain has been able to arrest the notion of free travel for labour, restricting immigration to highly qualified professionals and academics. Unfortunately, this has led to a huge number of unfilled jobs in the manufacturing, agricultural and services industries and, more importantly and significantly, within the NHS and care sector. Here, the government is having to reconsider its policies and indeed

lower the entry level requirements, in order to service the increasing demand from an ageing population.

Britain has brokered new trade agreements with Japan, Australia and New Zealand, as well as restructuring some agreements with the E.U itself, and of course it is eager to negotiate further agreements with the U.S. Disregarding the economic problems, it seems likely that the changing global- political landscape will inevitably lead to the necessity of numerous international treaties, conventions and legal agreements to be revisited by both sides of the 'Brexit' discussion, in the not too distant future.

Legal implications of the UK's withdrawal from the European Union An analytical study in the framework of international treaties.

Prof. Dr. Muhammad Hussein Kazem Al-Issawi

Ministry of Foreign Affairs